عين المدينة

نبنيـها معاً

www.3ayn-almadina.com
facebook.com/3aynAlmadina

في المدينة...
- صورٌ من حصار الجورة والقصور ص6-7
- إعدام موسى الخرسان ص8
- الزكاة، موردٌ جديدٌ لداعش ص10-11
- بنية داعش المدنية وكفاءاتها
ملف ص13-16
- حافظ الأسد بقلم عاشقته ص17
- تحرير إدلب بعيون الشبّيحة ص19

عين المدينة | العدد (46) | 1 نيسان 2015

مجلة نصف شهرية مستقلة

ارفعوا الحصار عن دير الزور

الاستعانة بالشيطان!

لمرّاتٍ لا تحصى، عبّر سوريون عن استعدادهم للتعاون مع «الشيطان» للخلاص من الإجرام المتفاقم لنظام الأسد. وبالفعل، جاءهم الشيطان جنيناً أسود ما لبث أن تطاول وامتدّ حتى غدا غولاً يهدّد بخنق الثورة وإهلاك الحرث والنسل.

وها هو الآن، في دير الزور، يحاصر الأحياء التي ما زالت تحت سيطرة النظام من المدينة، مانعاً الطعام والدواء والاتصالات عن أكثر من ربع مليون شخص، تتدهور شروط معاشهم بشكلٍ مخيفٍ وسرعةٍ كبيرة، بحجّة أنهم مرتدّون موالون للأسد، لمجرّد بقائهم في مناطق حكمه.

ورغم أن نظام بشار هو من سنّ سنّة حصار «الجوع أو الركوع»، في حمص وريف دمشق وسواها؛ إلا أن داعش لا تحتاج إلى «قدوةٍ» في جرائم العقاب الجماعيّ أو الفرديّ، وتأبى إلا أن يكون لها فيهما مقام الصدارة. إذ منعت خروج المحاصرين من هذه المناطق، مغلقةً أمامهم باب «التوبة» من الردّة المفترضة حتى!

والآن، ماذا يمكن أن نتوقع من هؤلاء الأهالي، الذين بدأوا يخافون من الجوع الحقيقيّ، إلا أن يتمنوا، مرغمين وكارهين، أن تتمكن القوّات الموجودة للنظام وشبّيحته من إعادة فتح الطريق، واستعادته من أرواح الشهداء الذين حرّروه قبل أن توجد داعش في المحافظة أصلاً!

وماذا يمكن أن يتمنى نشطاء المدينة، المهجّرين عنها قسراً، والذين يعزّ عليهم أيّ رصيدٍ قد يسجّل لقوّات عصام زهر الدين؛ سوى جسرٍ جوّيٍّ من المساعدات الغذائية الدولية، تنقلهُ طائرات النظام! أي الاستعانة بالشيطان مرّةً أخرى!

3.8 مليار دولارٍ للسوريين في مؤتمر الكويت

والسعودية ومصر وباكستان أبرز الدول المشاركة في "عاصفة الحزم" ضدّ الحوثيين

هيئة التحرير

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، أن مجموع المبالغ التي تعهّدت بها الدول المشاركة في المؤتمر الثالث للمانحين لدعم الشعب السوريّ بلغ 3.8 مليار دولار من أصل 8.4 طالبت بها المنظمة. وقال كي مون في كلمته أمام المؤتمر الذي استضافته الكويت إنه يشعر بالعار والغضب والإحباط بسبب عجز المجتمع الدوليّ عن "إيقاف الحرب". وأضاف: "لقد رأينا العواقب الكارثية لنقص التمويل، حيث تركت الدول المجاورة تكافح بمفردها من أجل رعاية اللاجئين فيما تسعى لتلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصّة". وطالب أمير الكويت، صباح الأحمد الجابر الصباح، الدول الأعضاء في مجلس الأمن بالتخلي عن مصالحهم الضيقة و"الاهتمام بحلّ الأزمة السورية"، وأعلن أن بلاده خصّصت مبلغ 500 مليون دولار للشعب السوريّ. ومن جانبها أعلنت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، سامانثا باور، أن بلادها ستقدّم 507 مليون دولار للاجئين السوريين. في حين تعهّدت الإمارات العربية المتحدة بتقديم 100 مليون دولار، وتعهّدت المملكة العربية السعودية بتقديم 60 مليوناً. وشاركت في المؤتمر وفودٌ من 78 دولةً، بين وفودٍ حكوميةٍ وأخرى لمنظماتٍ غير حكوميةٍ تعمل في جوانب الإغاثة المختلفة.

ووفقاً لتقديراتٍ متحفظة، قضى أكثر من 220 ألف سوريٍّ جرّاء الصراع، ومن المرجح أن يكون الرقم الدقيق أعلى بكثير. ويعيش أربعةٌ من أصل خمسة سوريين في الفقر. وفقدت البلاد ما يقرب من أربعة عقودٍ من التنمية البشرية.

عاصفة الحزم

تواصلت الغارات الجوّية لطائرات التحالف الخاصّ باليمن، والذي تقوده المملكة العربية السعودية، بمشاركة دول مجلس التعاون الخليجيّ -باستثناء سلطنة عمان- ومصر والأردن والمغرب والسودان، إضافةً إلى باكستان التي أعلنت عن إرسال قوّاتٍ للمشاركة في العملية العسكرية التي أطلق عليها اسم عاصفة الحزم، وبدأت مع فجر يوم 26 آذار الفائت بغاراتٍ مكثفةٍ على مواقع وأرتالٍ عسكريةٍ متحرّكةٍ لميليشيات الحوثيين وحلفائهم من تشكيلات الجيش اليمنيّ التابعة للرئيس السابق علي عبد الله صالح. وجاءت العملية بعد طلبٍ رسميٍّ من الرئيس اليمنيّ عبد ربه منصور هادي، ومع اقتراب الحوثيين من اقتحام مدينة عدن التي لجأ إليها بعد فراره من العاصمة صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين منذ نهاية أيلول الفائت. وأثارت عاصفة الحزم ردود فعل متباينةٍ فور انطلاقها، إذ أيدتها الولايات المتحدة الأمريكية وأبدت الاستعداد لتقديم ما يلزم من الدعم الاستخباراتيّ واللوجستيّ لها، وأيدتها كلٌّ من المملكة المتحدة وفرنسا، في موقفٍ مخالفٍ لمعظم بلدان الاتحاد الأوربيّ؛ إذ اعتبرت بريطانيا أن تصرّفات الحوثيين لا تكترث بالعملية السياسية، وقالت الخارجية الفرنسية إن العملية العسكرية ستعيد الوحدة والاستقرار إلى اليمن. وجاء الموقف التركيّ في الاتجاه ذاته، فقد أبدى الرئيس التركيّ، رجب طيب أردوغان، استعداد بلاده لتقديم الدعم في مجالات الإمداد والتموين بحسب تطوّرات الأوضاع، وطالب "الحوثيين وداعميهم الأجانب" بالتوقف عن التصرّفات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة. ومن جانبها كانت روسيا أقرب إلى الموقف المتحفّظ، وأبدت استعدادها للمساهمة في "تسوية الأزمة". وكما هو متوقعٌ كانت إيران والحكومات الإقليمية التابعة لها في سوريا والعراق، إضافةً إلى حزب الله اللبنانيّ، أشدّ الأطراف رفضاً للعملية، إذ اعتبرتها "خطوةً خطيرةً ستزيد تعقيد الأزمة في البلاد".

وحدّدت المملكة العربية السعودية أربعة شروطٍ لإيقاف العملية العسكرية ضد الحوثيين وحلفائهم؛ وهي أن تخضع جميع الأطراف في اليمن لدعوة الحوار التي أطلقتها الرياض، وأن تبسط الدولة اليمنية سيطرتها على كامل الأرض اليمنية، وأن يسلم الحوثيون السلاح للدولة، وأن يتعهّدوا بعدم المساس بأمن الدول المجاورة لليمن.

وعلى خلفيّة التطوّرات اليمنية أقرّ القادة العرب في مؤتمر القمّة، الذي انعقد في مدينة شرم الشيخ المصرية، تشكيل قوّةٍ عربيةٍ عسكريةٍ مشتركةٍ لـ"صيانة الأمن القوميّ العربيّ" ومواجهة المخاطر والتحديات. وأوضح أمين عام جامعة الدول العربية، نبيل العربي، أن المشاركة في هذه القوة اختيارية. وقال الرئيس المصريّ، عبد الفتاح السيسي، في كلمته الختامية للمؤتمر، إن رؤساء الأركان العرب سيشرفون على عمل فريق خاصٍّ "لدراسة كافة الجوانب المتعلقة بإنشاء القوّة العربية المشتركة وآلية تشكيلها".

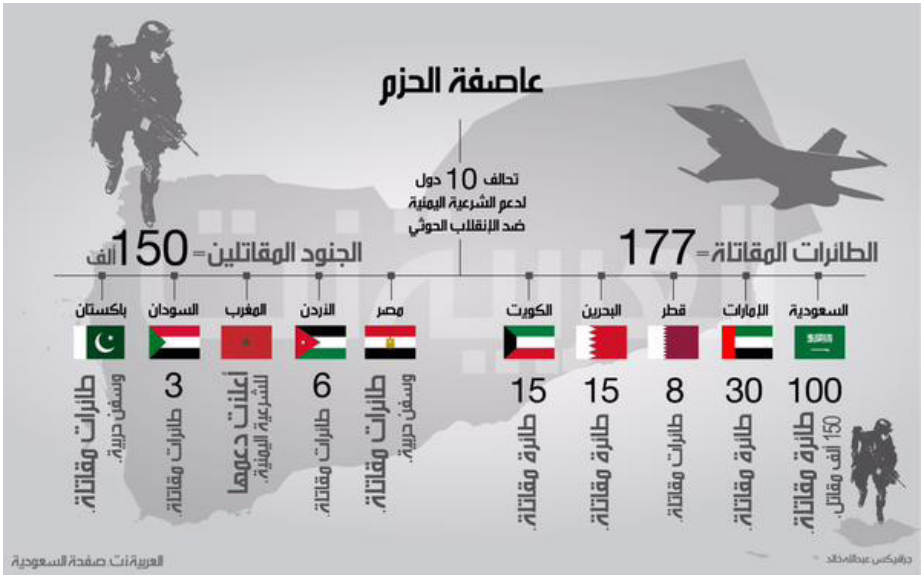

معارك التحرير تعود إلى الواجهة

إدلب وبصرى الشام في يد الثوّار... والنظام يفقد المبادرة

هيئة التحرير

شهد الأسبوعان الأخيران من شهر آذار تحوّلاتٍ عسكريةً وميدانيةً بالغة الأهمية على العديد من الجبهات، بعد مرحلةٍ من الركود والمعارك الدفاعية في مختلف المناطق السورية. وبدأت هذه الانتصارات بتحرير مدينة بصرى الشام في محافظة درعا، تبعها تحرير مدينة إدلب بالكامل، ما يبشّر بقدرة الكتائب الثورية على الاستمرار في التقدّم والمبادرة في مناطق جديدة. فيما واصلت ميليشيات النظام استهداف التجمعات السكنية، في الوقت الذي تشير فيه تقارير إلى بدء برنامج تدريب قوّات المعارضة في الدول المجاورة.

قادسية بصرى الشام وتحرير مدينة إدلب

بعد أسابيع من حشد قوّات النظام والميليشيات الإيرانية عسكرياً وإعلامياً لمعركة بصرى الشام؛ استطاعت قوّات الجيش الحرّ السيطرة على المدينة وقلعتها ومدرّجها الأثريان، بعد خمسة أيام من القتال العنيف، في معركةٍ أطلق عليها اسم "قادسية بصرى الشام"، تكبّدت فيها القوّات الأسدية المدافعة خسائر كبيرةً، فيما عرض الجيش الحرّ تسجيلاتٍ تظهر أسرى وقتلى وقعوا في صفوف الميليشيات الأسدية والإيرانية المقاتلة معها. وتناقل الناشطون خبر فرار قائد ميليشيا الدفاع الوطنيّ في المدينة، ومقتل متزعّم شبّيحتها، بالإضافة إلى عددٍ من الضباط على رأسهم ضابطٌ إيرانيّ. وتأتي أهمية مدينة بصرى الشام من كونها نقطة تجمّع ميليشيات حزب الله والمرتزقة المقاتلين إلى جانبها، فضلاً عن موقع المدينة الإستراتيجيّ الواصل بين ريفي درعا والسويداء، إذ تمرّ من خلالها وعبر محيطها جميع خطوط إمداد القوات الأسدية الموجودة في السويداء، مما يمكّن قوّات الجيش الحرّ من السيطرة المباشرة على الطريق العسكريّ القديم الواصل بين السويداء ومعبر نصيب الحدوديّ مع الأردن.

وبعد سلسلةٍ من العمليات النوعية؛ تمكّنت الكتائب المنضوية تحت مسمّى "جيش الفتح" من السيطرة على العديد من الحواجز والتحصينات التي كان النظام قد أنشأها حول مدينة إدلب، تمهيداً لتحريرها. إذ بدأت قوّات "جيش الفتح" بشنّ هجوم من أربع جهاتٍ استطاعت فيه السيطرة على معمل الكونسروة في الجهة الغربية من إدلب، ومعمل سادكوب في مدخل المدينة الشرقيّ، بالإضافة إلى معمل الغزل القديم والجديد والصوامع وحاجز شيب والقلعة وحاجز المداجن قرب بلدة الفوعة والسكن الشبابيّ والرام على طريق معرة مصرين وثكنة المنشرة قرب حاجز الإنشاءات، والعديد غيرها من نقاط تجمّع الميليشيات الموالية للقوّات الأسدية .ولم تمض سوى أربعة أيام على بدء المعركة حتى تمكّنت الكتائب المقاتلة من تحرير إدلب، وتمشيط المربع الأمنيّ، وتحرير مئات السجناء المحتجزين داخل فرعَي أمن الدولة والمخابرات العسكرية. فيما بثّ ناشطون تسجيلاتٍ تظهر إقدام الجهاز الأخير على ارتكاب مجزرةٍ في حقّ عشرة سجناء كانوا في الفرع قبل انسحاب عناصره إلى معسكر قرية المسطومة الواقعة جنوب المدينة، والذي تتجه أنظار الثوار إلى تحريره.

معارك الصمود في ريف دمشق والقلمون وحلب

في القلمون الغربيّ تمكن الثوّار من السيطرة على جزءٍ كبيرٍ من جرود قرية فليطة الحدودية مع لبنان، واعترف أحد المواقع الإلكترونية التابعة لحزب الله بمقتل ثلاثة من عناصره في هذه المعركة. في الوقت الذي تستمرّ فيه معارك الجبل الغربيّ في الزبداني، بعد عدّة محاولات اقتحام فاشلةٍ قامت بها الميليشيا اللبنانية، مدعومةً بالطيران الحربيّ الأسديّ. وشهدت جبهة جوبر اشتباكاتٍ عنيفةً لم تسفر عن تحقيق أيّ اختراقٍ للنظام.

وفي حلب أفادت مصادر إعلاميةٌ عن سقوط 15 عنصراً من القوّات الأسدية بين قتيلٍ وجريح جرّاء تفجير مقرٍّ كانوا يتمركزون فيه بحيّ "ميسلون"، من خلال نفقٍ تمّ حفره تحت الموقع. في وقتٍ ما تزال فيه جبهة باشكوي مشتعلةً، في محاولةٍ من الثوّار للسيطرة على معاقل النظام في الريف الشماليّ لحلب.

ومن جهةٍ أخرى، أعلن المركز السوريّ للإحصاء والبحوث توثيق أسماء 1755 شهيداً خلال شهر آذار المنصرم، قضى معظمهم نتيجة غارات النظام أو في المعارك الجارية ضد ميليشياته. وما تزال مناطق ريف إدلب وحلب وريف دمشق الأكثر تعرّضاً للبراميل ولاستخدام الصواريخ المحمّلة بغاز الكلور، التي سبق أن قُصفت بها مدينة سرمين في ريف إدلب، لتشهد وفاة أربعة أطفالٍ نتيجة الاختناق. فيما دخلت مدينتا إدلب وبصرى الشام المحرّرتان على قائمة المناطق التي تستهدف يومياً بالغارات الأسدية.

ماذا فهم الأهالي من نزع السلاح؟
خوف التنظيم على مستقبله في دير الزور

علي خطاب

لا يتوانى أبو مهيدي -وهو فلاحٌ من ريف دير الزور- عن التشكّي من ظلم "الدولة" أمام ضيوفه، حين يأنس منهم تبرّمهم بها. ويتناسب هذا التشكّي طرداً مع تفاعل الضيوف معه؛ ففي البداية يفتح موضوع فرض "الجلجاب" (هكذا يسمّيه)، ليبدي استغرابه من هؤلاء الذين يطعنون "بحشمة نسواننا"، ثم ينتقل الى انتشار ظاهرة تشبّه الشباب بالمهاجرين، وهكذا حتى يصل إلى "تشليح الدواعش" الأهالي سلاحهم.

ويبدو أن كمية السلاح المصادرة تتفاوت بحسب خطورة أهالي المنطقة على مستقبل التنظيم، مستعيناً بالمعلومات التي يدلي بها مناصروه المحليون. وقد بدأت المسألة مع عشيرة الشعيطات، إثر اجتياح التنظيم قراها، بفرض غرامة قدرها أربعة آلاف وخمسمئة بارودة عليها، ولم تنته بقرية الكسرة التي ألزم أهلها بتسليم أربعمئة بارودة منذ أيام. وبينهما صادر التنظيم بندقيةً من كلّ بيتٍ في العديد من القرى، متدرّجاً في التهم من قتال "الدولة"، إلى الردّة، إلى العمالة للنظام. ولا يختلف الأمر في مدينة دير الزور، ولكن تسليم السلاح هناك فُرض على الألوية والكتائب. فبعد أن صادر التنظيم سلاحهم المتوسط والثقيل، طلب من قادة الفصائل جرداً بالسلاح الخفيف الذي يملكونه، وبعد مدّةٍ جرت مطابقة الأعداد مع المعلومات التي جمعها أمنيو التنظيم عن طريق أعوانهم في المدينة، لتشنّ بعدها حملات الاعتقال والتفتيش لجمع السلاح.

ولأن السلاح الذي في حوزة الأهالي لم يكن لغرض قتال النظام بالضرورة، بل كان الكثير منه للحماية أو للصيد أو لمجرّد حبّ الاقتناء؛ فقد أبدى الكثير من الناس -الرماديين خاصّةً- في أحاديثهم اليومية ارتياحهم لحملة نزعه، لأنه استُعمل في فترات سابقة للتشليح والسلب والمشاكل (كما حدث في شجار، راح ضحيته عشرات الجرحى والقتلى، بين فخذين من عشيرة البقارة في الصعوة). ولكن، وبعيداً عن نظرية المؤامرة التي يرى أصحابها أن التنظيم -بهذه الخطوة- إنما يهيّئ الأوضاع لتسليم دير الزور للنظام، دون أن يستطيع سكانها المقاومة؛ فإن أغلب الناشطين، والكثير من الأهالي الذين يتابعون أخبار التنظيم في العراق بترقب -أبو مهيدي أحدهم- يعرفون خوف التنظيم من انقلاب الأهالي عليه،

سلاح "الشعيطات" الذي سُلّم لداعش - من إصدارات التنظيم

كما حصل أيام الصحوات في وقتٍ سابق. ثم إن الداعين إلى توحيد البندقية تحت أية رايةٍ، من مقاتلين وعاملين في الشأن العامّ (أبرزهم خطباء المساجد)، لا يغيب عنهم ما حدث في أجزاء من العراق (مثل جرف الصخر، وأجزاء من كركوك) بعد نزع التنظيم سلاحها، وتركها تواجه قدرها أمام الميليشيات الشيعية هناك. وهو السيناريو الذي ستعيشه دير الزور قطعاً، كما يرى المتشائمون: "فهذولة" الجهلة المزايدون (لا يستثنون المهاجرين من ذلك الحكم) الذين يحاربون على أرضٍ لا تخصّهم، ويدّعون الدفاع عن أناسٍ لا تربطهم بهم صلة، "هذولة" الذين يسحبون حواجزهم بعد المغرب، خوفاً من هجومٍ محتملٍ عليها، "هذولة الجرابيع" الذين جاؤوا ليتزوجوا و"ياكلوا سنيكرز" -كما يكرّر المتشائمون-؛ لن يستطيعوا أن يقفوا في وجه النظام إذا قرّر فتح معركةٍ حقيقيةٍ معهم، كما يفعل مع ثوّار الغوطة وحلب ودرعا.

ويرى ناشطون عاملون في الخفاء أنّ "اهتمام أهالي الريف بالسياسة يخفّ تبعاً لابتعادهم عن مراكز المدن، بخلاف الحرب التي يشكلون عنصراً أساسياً فيها، إن لم يكن العنصر الحاسم. الأمر الذي وعاه قادة التنظيم جيداً، بالاستفادة من تجربة العراق، ولذلك سعى إلى إفراغ المدن من الناشطين، بالتوازي مع إفراغ الريف من السلاح. وإذا صحّ أن النظام سلح الأهالي بمئات البنادق -كما يؤكّد أبو مهيدي- فإن ما جمعه التنظيم منهم يتجاوز عشرات الآلاف".

تبدو ظاهرة نزع سلاح الأهالي سياسةً ممنهجةً لا تستثني أحداً. وأبو مهيدي نفسه سلّم بندقيته حين لم يجد مفرّاً من ذلك. لكنه لم يخبر أحداً، سوى دائرته الضيقة، أنه اشترى تلك البندقية ليسلّمها بدلاً من بارودته البرنو التي يراها أهمّ ما ورث عن أبيه.

معادلة الطيران في دير الزور

سمهر الخالد

تطلّ براميل النظام اليوم على مدينة دير الزور، لتعود بالأهالي إلى ذكرى حملة الحرس الجمهوريّ في نهاية 2012، وما خلفته من ضحايا ودمار كبير. لكن ذلك الطيران الذي يأتي بالبراميل لا يدفع عناصر تنظيم الدولة إلى إخلاء مقرّاتهم، كما يفعلون عادةً في مدنٍ أخرى. وإذا كان طيران النظام قد خصّص حصّةً كبيرةً من غاراته لضرب الجبهات المشتعلة كحويجة صكر ومحيط المطار، وخطوط إمداد التنظيم، فإن عناصر الأخير لا يبدون مكترثين كثيراً لهذه الغارات كاكتراثهم بغارات التحالف في الميادين والبوكمال وغيرهما.

يبدو تأثير القصف جلياً على حياة الناس في مدينة دير الزور، بدءاً بانتقاء جهة المساكن أو المحالّ، وحرصهم على استقبالها الشمال، لتجنّب قصف قطع النظام العسكرية المتمركزة جنوب المدينة، ولا ينتهي التأثير بأوقات تسوّقهم وتجمهرهم وأماكنهما؛ لكن الطيران يبقى خارج كلّ الحسابات، منذ استعماله كسلاح لا يمكن للثوّار أو لحاضنتهم الاجتماعية تفاديه أو مقاومته بأساليبهم وأسلحتهم التقليدية. وقد شكّل إدخال الطيران في المعركة عاملاً أقنع الكثيرين آنذاك باستحالة إسقاط النظام. ومنذ انتهاء حملة الحرس الجمهوريّ على دير الزور، وتحوّلها إلى جبهةٍ باردةٍ بالنسبة إلى النظام، أصبح الطيران في الغالب سلاحاً للدفاع والردّ، باستهداف القرى والبلدات التي شكّل أهاليها قوام الفصائل المؤثرة على الأرض (كما حدث في العشارة وموحسن) بعد كلّ معركةٍ افتتحها الثوار، قبل استيلاء تنظيم الدولة على أراضيهم. وقد تكوّنت لدى الناس في تلك الفترة قناعاتٌ راسخةٌ عن استعمال النظام للطيران؛ فالطيارات التي تصيب أهدافها إما تعقّبت (شريحةً) ألقاها أحد أعوان النظام في مكان الهدف، أو أن قائد الطيارة ليس سورياً. كما اقتنعوا أن المكان الذي يصوّره الإعلام سيقصفه الطيران، بالإضافة إلى مقرّات الكتائب، والنت الفضائيّ. وقد قسّم الأهالي غارات طيران الأسد إلى ثلاثة أقسام: القصف الذي يستهدف مقرّات الكتائب ومكاتب الإعلاميين والمشافي، والقصف العشوائيّ بقصد إثارة الرعب والهلع وبالتالي تهجير السكان، وقصف التجمّعات كالأسواق والأفران، لزيادة عدد الضحايا، بدافع الانتقام.

واليوم، في ظلّ تنظيم الدولة، يتقاسم طيران التحالف والنظام سماء دير الزور، الأوّل لملاحقة "الإرهابيين"، والثاني للمحافظة على آخر نقطةٍ له في رقعةٍ تحيط بنهر الفرات، من شرقي حلب حتى البوكمال. وخلال الأشهر المنصرمة، ورغم ملاحقة الناشطين، والتضييق عليهم، والتعتيم على خسائر التنظيم؛ استطاع الإعلاميون التمييز بين الطيرانين بطرق عدّةٍ، منها: أن طيران التحالف يحلّق عادةً في أسراب، تسبقه طيارات الاستطلاع، ثم إن صوته -حين يطير على مسافاتٍ مرتفعة- يشبه الصفير، بخلاف الهدير الذي ميّز طائرات النظام، وانقضاضها عند القصف. بالإضافة إلى الكثير من الميزات التي تتمتع بها طيارات التحالف وتفتقدها مثيلاتها لدى النظام، كدقة الإصابة، واستهداف أكثر من نقطةٍ في وقتٍ واحد، وانفجار صواريخها القويّ.

ما زالت مدينة دير الزور جبهةً باردةً، في وقتٍ يختار التنظيم معاركه على أطرافها أو في محيطها (كمدفعية الجبل ومعسكر الطلائع وجبال ثردة). لكن ردّ النظام ما زال يقع على المدنيين، وباستخدام البراميل هذه المرّة. الأمر الذي حاول عناصر التنظيم توظيفه ضد التحالف، عن طريق الإشاعات التي تدّعي أنّ طائراته هي من يقصف المدينة، رغم أنّ التنظيم ردّ غير مرّةٍ على تلك الغارات بقصف المربع الأمنيّ في حي الجورة، ما أدّى إلى وقوع ضحايا بين المدنيين هناك. في حين يعتقد أغلب الناشطين والإعلاميين أنّ مدينة دير الزور ليست على جدول التحالف، لوقوعها على خطّ التماس مع النظام، وما يشكله قصفها من فرصةٍ سيستفيد منها النظام عسكرياً وسياسياً وإعلامياً إلى أبعد الحدود.

وما زالت أوساطٌ شعبيةٌ واسعةٌ تتحسّر على كثافة النيران التي كان الحرّ يواجه بها طيران النظام، مما كان يشعرهم بالأمان بغضّ النظر عن جدوى تلك الدفاعات. وهو ما يفتقدونه اليوم في ظلّ التنظيم.

الجـورة والــقصور
صـورٌ من قلب الــحصار

عايدة عبد الكريم

حين بدأ حصار داعش لحيّ الجورة والقصور، في منتصف كانون الثاني الماضي؛ لم يُعِره أهالي المنطقتين الواقعتين تحت سلطة النظام الكثير من الاهتمام، ظناً منهم أنه لن يطول، أو أنه لن يكون فاعلاً، نظراً لمعايشتهم لتهديداتٍ سبق أن توعّد بها التنظيم الحيّين بالاقتحام تارةً وبالحصار تارةً أخرى، دون أنّ يكون لها أيّ تأثيرٍ يذكر.

لكن التنظيم بدأ هذه المرّة بإطباق حصاره، مغلقاً جميع المعابر، ومانعاً انتقال الأفراد ودخول البضائع والمواد الغذائية إلى الحيّين الذين يصل تعداد سكانهما إلى ما يزيد عن 300 ألف نسمة، فضلاً عن قطع كبل الاتصالات الضوئيّ، مما أدّى إلى انقطاع السكان عن التواصل مع العالم الخارجيّ، وشح كارثيٍّ في جميع المستلزمات الأساسية للحياة، والتي لم تكن متوافرةً بسهولةٍ أصلاً.

انعدام الحياة

مع مرور الوقت؛ لم يبق شيءٌ من المؤن القليلة التي كانت العوائل توفرها تحسّباً للأيام القادمة، في الوقت الذي خلت فيه المحلات التجارية من بضائعها، التي اشترى الميسورون جلّها وادّخروها، فيما أخفى بعض التجار ما بقي احتكاراً وتحسّباً لغلاء الأسعار القادم لا محالة. شمل ذلك المحلات الصغيرة مثلما شمل سوق الوادي الذي يعدّ أهمّ أسواق الحيّين. ولم تعد تتوافر أية مشترياتٍ، سوى بعض الخضار كالبصل والبقدونس والسبانخ، وبأسعارٍ جنونية.

تقول أم محمد: لم نكن نظن أننا سنختنق بحصارهم هذا، فكم من مرّةٍ هدّدوا وانكفأوا. إنهم يخنقوننا نحن الفقراء، فالغنيّ سيشتري كيلو الرز حتى لو كان بعشرة آلاف. أما نحن فمن أين؟ لقد تعدّى سعر كيلو السكر الـ500 ليرة، والرز بـ700، ووصل سعر ليتر الزيت الرديء إلى 1000 ليرةٍ، هذا إن وجد. ثم كيف أطهو ولا غاز ولا كهرباء، والكاز ليتره بـ1000 ليرةٍ، إن توفر! سنكتفي بالخبز إذاً على سوء صناعته.

لكن الأكثر سوءاً هو نفاد الكثير من الأدوية في صيدليات الحيّين. يقول أبو سعيد: أمي مريضة سكّر وضغط ومقعدة. الصيدليات خاويةٌ. وأنا الآن أرى والدتي تموت أمامي ولا أستطيع فعل شيء، لا طريق يأخذنا إلى خارج هذا الجحيم.

وقد أدّى انقطاع المياه المتكرّر، وانعدام أدوات ووسائل التنظيف كالصابون والمنظفات، إلى تفشي الأمراض السارية والقمل، بالإضافة إلى فقر الدم الذي أفرزه انعدام الغذاء الصحيّ، فقد سُجّلت في الفترة الأخيرة الكثير من حالات إغماء الأطفال المتكرّر والتجفاف. ودفع انقطاع الكهرباء المتواصل، وشحّ المحروقات وغلاءها، الكثير من الأهالي إلى الاستعاضة عنها بالحطب الذي وفرته أشجار الحدائق والطرق، كي يستخدموه في التدفئة والطبخ، فتكدّست أكوام الحطب في معظم البيوت.

أبو عمر، رجلٌ في الخمسين بعينين غائرتين، يقول: "لا أملك إلا راتبي وراتب زوجتي. استأجرتُ في الجورة بعد نزوح من حيّ الجبيلة استهلك كلّ ما ادّخرناه لسنين. دُمّر بيتي. وأعيش حياة الكفاف. وعندي خمسة أطفال. حاولت الخروج منذ بداية الحصار لكنهم قطعوا الطريق. من أين نعيش؟ وإلى أين ننزح؟ ولا نقود تقينا من التسوّل".

بانتظار الحصول على قليل من اللبن - حي الجورة - دير الزور

محاولات كسر الحصار

حاول النظام، بصفته الجهة المتحكّمة في الحيّين وفي مطار المدينة، كسر الحصار من خلال بيعه لسلتين غذائيتين، حملتها الطائرات القادمة من دمشق، في المؤسّسات الاستهلاكية. لكن هذه المؤسّسات اشترطت على المواطن اختيار واحدةٍ من هاتين السلتين، بعد اصطحاب دفتر العائلة الذي سيقوم الموظف بختمه كي لا يستطيع المشتري العودة وابتياع السلة الأخرى. ومع ذلك لم تكن تلك السلال تفي بالغرض، إذ إن أغلب موادها كانت منتهية الصلاحية أو قريبةً من ذلك، وأسعارها توازي أسعار السوق السوداء. فالسلة التي بلغ سعرها 4200 ليرةٍ ضمّت عشر علب فولٍ ودستة مكعبات ماجي وكيلو رز وعلبة دبس بندورة صغيرة وكيلو شاي من النوع الرديء، لا يتعدّى سعرها مجموعةً الـ1500 ليرةٍ في الأحوال العادية. أما السلة الأخرى، والتي لا يحقّ لمن اشترى الأولى أن يشتريها وبالعكس، فقد ضمّت 2 كيلو بطاطا وكيلو بصل وليتراً من زيت الذرة الرديء. بسعر 1000 ليرةٍ، بينما كان قبل الحصار لا يتعدّى الـ300 ليرة في أسوأ الأحوال.

تقول فاطمة: أخرج كلّ يوم لأبحث لأطفالي عن طعام. لا شيء في المحال التجارية، وسوق الوادي الكبير خلا من كلّ شيءٍ إلا البصل والفجل وأصناف "الحشيش" الأخرى. لم يأكل أولادي البطاطا منذ أكثر من شهرين. وزّعوا بطاطا في المؤسّسات لكنني كنت قد اشتريت السلة الأولى وأضعت على نفسي وأولادي فرصة الحصول على السلة الثانية، لأنهم ختموا دفتر العائلة.

حاول عددٌ من التجّار المغامرين كسر هذا الحصار، فنجح بعضهم، لكن البضائع القليلة التي هُرّبت كلّفت الكثير فبيعت بأسعارٍ خيالية. في حين فشل البعض الآخر ووقعوا في أيدي داعش، وتواردت الأنباء عن مقتلهم أو اختفائهم حتى الآن.

في ظلّ كلّ هذا الوضع، يبقى عناصر النظام، الذي تزعم داعش محاصرته، آخر المتضررين. إذ لا يشكو أزلامه ولا عناصر جيشه من قلة المؤن، فالغذاء الذي تنقله لهم الطائرات يفيض عن حاجتهم. ليبقى سكان الجورة والقصور تحت رحمة الظالمين.

ثورة داعش الثقافية

التنظيم يفتتح "مكتبتين" في منبج والميادين

حنين سليمان

أعلن ما يعرف بديوان الدعوة والمساجد التابع لتنظيم داعش عن افتتاح ما أسماه (مكتبة منبج العامة) في مدينة منبج بريف حلب في شهر آذار الماضي، بعد أن سبق له افتتاح أخرى شبيهةٍ في مدينة الميادين بمحافظة دير الزور.

محتويات المكتبة وروّادها

"ما شاء الله، أعتقد أن المكتبة من المكتبات الجيدة وحتى الوحيدة بالعالم يمكن الموجود فيها كلشي عن الإسلام؛ التوحيد، الحديث.."، بهذه الكلمات وصف أحد روّاد مكتبة داعش في منبج الغرفتين اللتين تتكون منهما المكتبة التي تحوي ما لا يزيد عن 1000 عنوانٍ اقتصر جلها على كتب الحديث والفقه والتفسير والعقيدة لابن تيمية وابن القيم وابن الجوزي، بحسب ما قال مسؤول المكتبة. وإذ يعمد التنظيم إلى إتاحة بعض هذه الكتب للمطالعة، فإنه يهدف أيضاً إلى بيع معظمها، إلى جانب العطور والمساويك المتوافرة أيضاً في مشروع داعش الثقافي، الذي يقوم أيضاً بتوزيع منشورات التنظيم الدعوية والإعلامية (المطويات) ومجلةٍ محليةٍ حملت اسم المكتبة العامة ذات البضعة رفوف. ورغم الدعاية التي بثها التنظيم عن مكتباته، اقتصر روّادها على عناصره المسلحين الذين يظنون أنها المكتبة الإسلامية الوحيدة في العالم، وبعض الفضوليين والمراهقين الزائرين لمرّةٍ واحدة.

ما الغرض؟

تأتي هذه الخطوة بعد إقدام التنظيم على اقتراف سلسلةٍ من الإجراءات الظلامية بحقّ المكتبات والكتب في مناطق سيطرته، بدأت بإغلاق مكتبات المراكز الثقافية التي استولى التنظيم على مبانيها وحوّلها إلى مقرّاتٍ لاستخداماته الأخرى، وانتهت بإحراق آلاف الكتب العلمية والثقافية والتاريخية التي احتوتها تلك المكتبات -ومن ذلك ما حدث في منبج نفسها- بحسب ما أفاد به بعض الشهود، ونهب الكتب التي صودف أنها تتماشى مع توجهات التنظيم، لتشكل النسبة العظمى من كتب المكتبتين اللتين افتتحهما. وهذا ما يؤكده مسؤول مكتبة منبج بقوله: "إنّ سبب تأسيس المكتبة هو تواجد مجموعة من الكتب في المدينة حاولنا تجميعها في مكانٍ واحد"، مضيفاً أن الهدف من إنشاء المكتبة هو "نشر التوحيد".

يجاهد تنظيم داعش للظهور بمظهر الدولة التي تنشئ وتمتلك مؤسّساتها الخاصة، ومن ذلك افتتاحه لهاتين المكتبتين البائستين على أنقاض ما تمّت سرقته وحرقه من المكتبات السورية. في الوقت الذي يحرص التنظيم على ترويج أفكاره التي سبق أن وضحت معالمها بعد قيامه بحرق أكثر من 10 آلاف كتاب، من بينها ما يزيد عن 700 مخطوطةٍ نادرةٍ تعود لعصورٍ تاريخيةٍ مختلفة، في المكتبة المركزية للموصل، في شهر شباط الماضي، بحجة الشرك والكفر والردة. ويتوقع أن تعمم داعش تجربتها "الثقافية" هذه في مدنٍ أخرى من الأراضي الخاضعة لسيطرتها.

من مكتبة منبج

قصة إعدام موسى الخرسان
أحدث جرائم داعش في قرية الخرَيْطة

إياد خضر

أوقف أحد عناصر التنظيم السيارة التي كنت أستقلّها ليقول: "انزل تفرّج عالإصدار". ظننتُ أنه يقصد أحد إصدارات التنظيم المصوّرة. تجمّع ما يقارب خمسمئة شخص من المدنيين في الساحة، منهم من دفعه الفضول ومنهم من دفعه الخوف ومنهم من تمّ جلبه من منزله، دون أن يعرف أحدهم السبب الذي جمعوا من أجله.

في نهاية الشهر الماضي انقلبت سيارة (بيك أب) تابعةٌ لإحدى دوريات التنظيم في قرية الخرَيطة في ريف دير الزور، نتيجة سرعة سائقها. لم تسفر الحادثة نفسها عن خسائر، ولكنّ هيكل السيارة المقلوبة تعرّض للحرق بفعل مجهولٍ بعد صلاة العشاء. ثارت حفيظة التنظيم، وباشر بإجراء تحقيق اعتقل إثره ثلاثة شبّانٍ من المنطقة، وجّهت إليهم تهمة حرق السيارة. ثم أفرج بعد ذلك عن اثنين من المتّهمين، بتزكيةٍ من أحد عناصر التنظيم، لتستقرّ التهمة على الشابّ موسى زهدي الخرسان، المقاتل السابق في الجيش السوريّ الحرّ.

لم يعلم الأهالي أية عقوبةٍ ستنفّذ داعش بحقّ موسى الخرسان حتى عصر يوم الأربعاء التالي للحادثة، حين انتشرت دوريات التنظيم وعناصره على مداخل ومخارج القرية وفي ساحتها المسمّاة بساحة الجمعية الفلاحية. بدأ الأهالي يتساءلون بين بعضهم عن تفسير ما يجري، ليقول أحدهم: "يقولون بي شخص مربّط بالسيارة، يجوز تا يعدمونو".

أنهى أحد عناصر التنظيم هذه الحيرة بتقدّمه وسط الجموع ليلقي كلمةً جاء فيها: "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم"، لتبدأ كاميرات التصوير الخاصّة بالتنظيم بالظهور إلى جانب كاميرا ضخمة مثبّتة في الساحة، فعرفتُ حينها أنه إصدارٌ حيٌّ. قطع أفكاري صوت شخص يقول: "نزّلوه من البيك آب، يا الله يا ربّ ستّرك". نظرت فإذ بشابٍّ نحيل وضعيفٍ مغمض العينين يمشي بترنّح يجرّه عنصران من التنظيم. قال أحدهم: هذا موسى. كان الشابّ الذي يسير أمامنا بهدوءٍ غير متوازنٍ في مشيته، يبدو عليه أنه فقد الكثير من وزنه، ليعلل أحد الحاضرين ذلك

موسى الخرسان

همساً: "دحقو... مهلكينو من الضرب". فيما قال آخر: "أكيد مشرّبي مهدّئ".

قطع دخول سيّاف التنظيم، ضخم الجثة، همسات الناس. أمسك السيّاف موسى من رأسه وأزال عن ظهره اللباس كاشفاً عن رقبته، وعندها بدت آثار التعذيب. ليصيح أمير المجموعة: "هذا جزاء من يتطاول على دولة الإسلام. جئناكم بالذبح أيها المرتدّين". سكت الجمع للحظةٍ والذعر بادٍ في عيونهم، يرقبون شاباً ينتظر موته ساكناً وسيّافاً فرحاً بمهمته وعناصر تهتف لنصرهم وناساً ذاهلين لا ينبسون بكلمة.

كان عدد عناصر التنظيم كبيراً، عشرات الملثمين متوزّعون بشكلٍ منظّم؛ منهم من يقف في وضعية التأهب، ومنهم من يتّخذ وضعية القنص استعداداً لأيّ ردّ فعلٍ من الأهالي. جثا الشاب على قدميه ورفع السيّاف سيفه وضرب به رقبة ابن التسعة عشر عاماً. تدحرج الرأس على الأرض ليوقفه أحد العناصر بقدمه وهو يكبّر. رجع الناس تلقائياً خطواتٍ إلى الخلف من شدّة الخوف، فيما ذهل بعضهم وظلّ واقفاً في مكانه بلا حراك، فهم لم يشهدوا شيئاً شبيهاً من قبل، ربما رأوه في إصدارات التنظيم، ولكنهم لم يروه في الحقيقة وفي قريتهم بالتحديد. قال الأمير: "يلا شيلوه بالسيارة وافتحو الطريق... يلا بسرعة". بدأ الأهالي يركضون من الخوف ليبتعدوا عن الطريق. فكّرت أنّ حشد كلّ هذه الأعداد لم يكن ضرورياً، لم يكن أحدٌ ليعترض على أية حال. ذهب الكلّ إلى منازلهم ساخطين، واكتفى بعضهم بترديد: "والله حرام عليهم، ما يصير هيك". فرغت الساحة من عناصر داعش، ولم يبقَ سوى دم موسى الذي تطوّع أحد الشبان لتنظيفه من الشارع.

في يوم الأربعاء الأوّل من هذا الشهر سقط رأس موسى الخرسان كأحدث ضحايا التنظيم وليس آخرهم، سقط ثمناً لهيبة وإرهاب سلطة التنظيم... وانتظاراً لخلاصنا.

على حساب "سوق الهيئة"
داعش تفتتح سوقاً جديداً في الميادين

فراس العمري

"القوي ياكل لحم مستوي"، بهذا التعبير وصف أحد المسؤولين السابقين للهيئة الشرعية، المنسحبة من محافظة دير الزور، الخطوة التي أقدم عليها تنظيم الدولة بافتتاح السوق وإجبار الناس على الالتزام به.

في نهاية عام 2013 كانت الهيئة الشرعية، التي سيطرت عليها جبهة النصرة، السلطة الرئيسية في مدينة الميادين، قبل دخول تنظيم الدولة إلى المدينة. وشرعت الهيئة الشرعية وقتها ببناء وتجهيز "سوق الهيئة"، وهو الاسم الذي أطلقته النصرة على 300 محلٍّ مسبق الصنع (برّاكيات) مساحة كلٍّ منها لا تتعدّى الأربعة أمتار، مربّعةٍ، مطليةٍ باللون الأزرق، مصفوفةٍ على شكل صندوقٍ مفتوح، لتشكل سويةً السوق الجديد في الجهة الشرقية من المدينة.

من سوق داعش الجديد في الميادين

من النصرة إلى تنظيم الدولة

انسحبت الهيئة الشرعية من الميادين قبل أن يتمّ افتتاح السوق الذي يعدّ المشروع "العمرانيّ" الوحيد لها في المدينة. وبقدوم تنظيم الدولة؛ استكمل العمل بإجبار أصحاب محلات الخضار والجزارين ومحلات الفروج والبسطات المنتشرة في أسواق المدينة على الانتقال إلى السوق الجديد، بعد أن زاد التنظيم عليه قنواتٍ لتصريف مياه الأمطار وخطاً لمياه الشرب. وفي الوقت الذي تحرص فيه دعاية التنظيم على إظهار السوق كمنجزٍ وهبةٍ مجانيةٍ "للمسلمين"؛ يتقاضى التنظيم إيجاراً شهرياً يبلغ 13000 ليرةٍ سوريةٍ عن كلّ محلّ. وهو المبلغ الذي يراه أبو نزار -أحد المستأجرين- باهظاً للغاية، نظراً لأن السوق يغلق أبوابه في الساعة الثانية ظهراً، ولأن إقبال الأهالي ضعيف. معللاً ذلك بأن موقع السوق بعيدٌ عن مركز المدينة، حيث اعتاد الكثير من أهل القرى على الذهاب وقضاء معظم حاجياتهم، لوجود الأطباء والصيدليات وجميع المحلات في مكانٍ واحدٍ، وهم لا يعرفون مكان السوق الجديد. ويشتكي أبو نزار من عدم توفير مولدة كهرباءٍ للسوق، ما يجعل الجزار أو صاحب محل الفروج يدفع 500 ليرةٍ يومياً ثمناً لمازوت مولدته الخاصّة. ومن جهته، يزعم أبو حاتم، وهو أحد عناصر جبهة النصرة ومسؤولي الهيئة الشرعية السابقة، بعد أن فضّل عدم الافصاح عن مكان إقامته الحاليّ، أن الهدف من إنشاء هذا السوق في زمن النصرة هو التخفيف من الازدحام الشديد الذي كان أحد المظاهر الملحوظة في أسواق الميادين، خصوصاً في تلك الفترة التي شهدت تحوّل المدينة إلى عاصمةٍ اقتصاديةٍ للمحافظة بعد صيف عام 2012. ويضيف أبو حاتم: "إن مبلغ الإيجار العادل لهذه المحلات يجب أن لا يتجاوز الـ5000 ليرة شهرياً، بالنظر إلى تكلفة إنشائها".

موارد بلا تكاليف

وعلى شاكلة إيجار المحلات الجديدة، يعتمد تنظيم الدولة على استغلال فرض قوانينه لتحصيل أكبر قدرٍ من الموارد. وينطبق هذا على جهاز الحسبة، أو "عصا الدولة" كما يسمّيه بعض الأهالي في ريف دير الزور. ففضلاً عن الدور الذي لعبته الحسبة في تثبيت حكم التنظيم، فقد شكّلت مصدر رزقٍ لا يستهان به عبر فرض اللباس الشرعيّ على نساء المنطقة وإجبار الأهالي على شرائه إما من الحسبة نفسها أو من المحلات التي تعتمدها. ففي الميادين وحدها يقدّر أبو جمال، وهو أحد أصحاب محلات الألبسة، أن التنظيم باع أكثر من 50 ألف عباءةٍ سوداء و"درع شرعيٍّ" بسعرٍ يتراوح بين 2000 إلى 5000 ليرة، لأن العباءات التي كانت تتوافر في السوق لا تتناسب مع معايير التنظيم، لعدم خلوّها من التطريز أو "البرّيق" أو الأزرار الملونة. كما فرضت الحسبة غرامةً تبلغ 3000 ليرةٍ على النساء اللواتي لم يتقيّدن تماماً بارتداء اللباس المطابق للمواصفات. وشملت نشاطات الحسبة "المالية" فرض غرامةٍ على الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم متلبسين بذقونٍ محلوقةٍ "بالشفرة"، تصل إلى 3000 ليرة. فيما تدفع المحلات التي يعثر التنظيم فيها على الدخان 1000 ليرةٍ عن كلّ "كروز" بغضّ النظر عن نوعه وقيمته. كما تذمّر الكثير من الفلاحين في الآونة الأخيرة من مطالبة التنظيم لهم بتسديد فواتير السقاية القديمة، فقد وصلت قيمة فواتير أبو مهند، من إحدى القرى المحيطة بالميادين، إلى 100 ألف ليرة. وبعض الفلاحين، كما يروي أبو مهند، تصل فواتيرهم إلى 200 ألف ليرةٍ، ولكنهم لم يسدّدوها حتى الآن.

ديوان الزكاة باب رزقٍ جديدٌ لداعش

سبعة ملايين دولارٍ موارد التنظيم من الزكاة في دير الزور لهذا العام

تقرير خاصّ

تقدّر الواردات التي يمكن أن يحققها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، بفرضه الزكاة خلال العام الحاليّ، بأكثر من 7 ملايين ومئتي ألف دولارٍ في محافظة دير الزور وحدها، بناءً على الحدود الدنيا المؤكّدة للكميات والأعداد وأنواع الثروات التي يفرض التنظيم على مالكيها ومشغّليها دفع الزكاة ويتناولها هذا التقرير، وباعتماد الحدود الدنيا للأسعار الرائجة محلياً، مع إهمال الأعمال التي يصعب وضع أرقامٍ أو تقديراتٍ دقيقةٍ لها.

مفتش من داعش في محل تجاري في الميادين

أنهى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" تأسيس ما يسمّى ديوان الزكاة في محافظة دير الزور نهاية العام 2014، وأعلن عن حاجته إلى توظيف عددٍ من حاملي شهادات الاقتصاد والمعهد التجاريّ والثانوية التجارية والعامة لهذا الغرض. وخلال الشهرين الأولين من العام الحاليّ أنهى الديوان المذكور جباية معظم أموال الزكاة المستحقة لهذا الوقت من العام، على أن تتواصل هذه العملية بحسب نوع وطبيعة النشاطات التجارية والزراعية والصناعية وغير ذلك من الأعمال المشمولة بدفع الزكاة. ويفرض التنظيم على أصحاب هذه الأعمال دفع نسبة 2.5% بناءً على تقدير رأس المال الموجود في حالة المحلات التجارية المتنوّعة والمواشي، ويختلف الأمر -كما سيرد معنا- في حالة الأراضي المروية. وفي دير الزور، يمكن تحديد أهم الأعمال والمصالح التي تحقق رسوم الزكاة المفروضة عليها بما يلي:

أرباب الأموال وأصحاب المهن وأصحاب المحالّ التجارية

في مطلع العام الجاري طالب التنظيم أصحاب المحالّ التجارية بإجراء جردٍ للبضائع والموجودات داخل محالهم لتقدير رأس المال وأرباحه السنوية المتوقعة في كلٍّ من هذه المحالّ، تحت إشراف لجانٍ مسحيةٍ معيّنةٍ من الديوان تقوم بمطابقة نتائج الجرد والقيمة الفعلية لما أحصاه أرباب الأموال من بضائع ومواد. وتمّ تحديد موعدٍ لكلّ تاجرٍ لمراجعة ديوان الزكاة لدفع المبلغ المفروض عليه وفق نسبة 2.5 بالمئة على القيمة الكلية للبضائع والسلع المملوكة لكلّ صاحب عمل.

وبناءً على تقديرات تجارٍ من مدينة الميادين -رفضوا الكشف عن هوياتهم-، تتطابق إلى حدٍّ كبيرٍ مع إحصائياتٍ سابقةٍ أجرتها بعض المجالس المحلية؛ فإن عدد المحالّ التجارية العاملة في الأجزاء الخارجة عن سيطرة النظام في محافظة دير الزور يزيد عن 6000 محلٍّ، يتركز معظمها في مدينتي الميادين والبوكمال، وتنتشر البقية في المدن والبلدات الريفية الكبيرة. ويشمل هذا التقدير محلات المواد الغذائية والألبسة والأحذية والإلكترونيات والصيدليات والمواد الصحية والمنزلية وقطع الغيار المختلفة ومكاتب السيارات وسواها من المحالّ التي تتجاوز قيمة بضائع الواحد منها 4000 دولار، في حين تزداد هذه القيمة في مئات المتاجر والوكالات الكبرى. وبناءً على هذا؛ يبلغ الحدّ الأدنى لقيمة هذه البضائع 24 مليون دولار -القيمة الحقيقية أعلى من هذا الرقم بكثيرٍ- ستحقق وارداتٍ لداعش بقيمة 600 ألف دولارٍ في العام الحاليّ، وفق نسبة 2.5% المفروضة.

محلات الذهب والصاغة

كما هو معروف؛ تحدّد زكاة الذهب بـ2.5% على الأوزان التي تبدأ بنصاب 100 غرام فما فوق، أو ما يعادلها من الأموال، لدى الصاغة. وبحسب صائغ ذهب من مدينة الميادين يقدّر مجموع أوزان الذهب المعروضة للبيع في محلات الصاغة في محافظة دير الزور -باستثناء المنطقة الخاضعة لسيطرة النظام- بأكثر من 5 أطنان. ووفق هذا الحساب تحصل خزينة داعش على 125 كيلو غرام من الذهب كزكاة. ووفق الأسعار الحالية يبلغ سعر غرام الذهب من عيار 21 قيراطاً 33.84 دولاراً، مما يعني أنّ أربعة ملايين ومئتين وثلاثين ألف دولار هي وارد زكاة محلات الذهب وحدها في محافظة دير الزور. تضاف إلى ذلك المصوغات الذهبية المدّخرة لدى السكان، والتي يصعب تقديرها وتقدير درجة التزام مالكيها بتأدية الزكاة.

الإنتاج الزراعيّ

تفرض الزكاة على الأراضي الزراعية المروية بنسبة 1.5 بالمئة. وبناءً على الأرقام الرسمية لوزارة الزراعة حتى عام 2011، تتجاوز الأراضي المروية في محافظة دير الزور مساحة 150 ألف هكتار تزرع بمحاصيل مختلفة يأتي القمح والقطن والشوندر السكري في مقدّمتها. وكما هو معروفٌ تراجعت المساحات المزروعة نتيجة الظروف الأمنية والاقتصادية خلال السنوات الفائتة، لكن مزارعين من الريف الشرقي لدير الزور يقدّرون المساحات المزروعة في الموسم الحاليّ بأكثر من 100 ألف هكتار، بعد خروج بعض المساحات عن العمل، وخاصّةً في الريف القريب لمدينة دير الزور وفي المناطق التي انهارت فيها منظومات الريّ السابقة. وللحصول على أرقام تقريبية حول موارد داعش من الزكاة على المحاصيل الزراعية يمكن افتراض أن هذه الأراضي قد زرعت بالحبوب -القمح تحديداً- كمعادلٍ منطقيٍّ للمحاصيل الأخرى، وباعتبار أن الحدّ الأدنى لانتاج الهكتار الواحد هو 2 طن قمح نجد أن مداخيل داعش من الزكاة المفروضة على هذه الكميات تتجاوز 30 ألف طنٍّ من القمح وفق نسبة 1.5%، يمكن أن تحقق مورداً يفوق 750 ألف دولار بحسب سعر القمح في السوق المحلية، وأكثر من ذلك إن بيع القمح في العراق. كما لم تغفل داعش الزراعة البعلية لمساحاتٍ شاسعةٍ من الأراضي في منطقتي الجزيرة والشامية -شمال وجنوب نهر الفرات- من حساباتها، إذ فرضت على مزارعي هذه الأراضي نسبة الزكاة المعروفة 2.5% من المحاصيل. وبحسب تقديرات مزارعين، تتجاوز المساحات المزروعة بعلاً لهذا الموسم 20 ألف هكتار. ومع معدّلات الأمطار المرتفعة نسبياً في هذا العام، يمكن تقدير إنتاج الهكتار الواحد بحوالي طنٍّ من الحبوب في الحدّ الأدنى، مما يحقق مبلغ 125 ألف دولار كواردات لداعش من المحاصيل البعلية وفق الأرقام والفرضيات السابقة.

الثروة الحيوانية

قبل الثورة، تتحدّث الأرقام الرسمية عن وجود أكثر من مليون رأس غنم في المحافظة، إلا أن هذه الثروة تعرّضت لنزيفٍ كبير وبأشكالٍ مختلفة. ولدى استطلاعنا لآراء أكثر من مصدرٍ من تجّار المواشي ومربيها؛ أجمعت التقديرات على أن الأعداد المتبقية من هذه الثروة لا تقلّ عن 500 ألف رأس. وتحدّد زكاة المواشي بنسبة 2.5% (رأسٌ واحدٌ عن كلّ أربعين رأساً من الأغنام، وهو النصاب الذي تستحق الزكاة عليه) مما يحقق موارد لداعش من الأغنام بمبلغ يزيد عن 1.25 مليون دولار، باعتبار الحدّ الأدنى لثمن رأس الغنم الواحد الذي يبلغ 100 دولار بأسعار السوق الحالية في محافظة دير الزور. أما فيما يخصّ الأبقار، فإنّ النصاب المحدّد للزكاة المفروضة عليها يبدأ مع 29 رأساً. ورغم أن الأرقام الرسمية لعام 2011 أشارت إلى أن عدد الأبقار في المحافظة يقارب الـ200 ألف رأس، لكن حيازة أحد المربين أو المزارعين لـ29 رأساً من البقر أمرٌ نادرٌ، إذ تقتني العوائل والمربّين عادة ما بين 3 إلى 5 رؤوس، مما يفوّت الفرصة على داعش لتحصيل أية موارد من هذا الباب، إن التزمت بالنصاب الذي تحدّده الفتاوى الفقهية المختلفة بهذا الخصوص.

إنفاق التنظيم من أموال الزكاة

يزعم مقرّبون من داعش أن الأموال المحصّلة عن طريق الزكاة تذهب إلى مستحقيها من المحتاجين بأنواعهم المختلفة، وتجهد الدعاية التي تبثها داعش لأعمالها الخيرية على تضخيم حجم هذا الإنفاق. إلا أن الوقائع اليومية، وعلى امتداد الأراضي الخاضعة لسيطرة التنظيم، تخالف ذلك. إذ واصل معظم المحتاجين شكواهم من الفاقة وسوء الحال، في حين يقارنون سرّاً بين الأنشطة الخيرية للمجموعات والمنظمات الإغاثية التي أسّسها وأدارها الثوار وبين أنشطة داعش بهذا الخصوص. ويقول أنصار التنظيم إن قائمة مستحقي المساعدات المالية والعينية تشمل الفقراء واليتامى والأرامل وكلّ عائلةٍ فقدت معيلها، بحيث يأخذ الفرد الواحد من هذه العوائل مبلغ 10 آلاف ليرةٍ سورية كلّ شهر، مع منحهم خدماتٍ تفضيليةً مثل الحصول على أسطوانات الغاز المنزليّ بأسعارٍ منخفضةٍ نسبياً عن أسعار السوق. وباستثناء افتتاح مطعم خيريٍّ يقدّم الوجبات الغذائية مجاناً للمحتاجين في مدينة الميادين -يقول أعضاء التنظيم إنه يقدّم 1500 وجبةٍ يومياً- وتوزيع سلالٍ غذائيةٍ عشوائياً وبكمياتٍ ضئيلةٍ في بعض المناطق؛ لم تسجّل أنشطةٌ لافتةٌ للتنظيم الذي وعد مندوبوه الخيريون بالكثير منها، وخاصّةً أثناء البحث عن الفقراء لتسجيلهم ومنحهم بطاقات تعريفٍ لتنظيم عملية المساعدة المفترضة.

لم تشمل المعلومات والأرقام السابقة العديد من المهن -كما أسلفنا- نتيجة عدم توافر الأرقام الموثوقة أو التقديرات الدقيقة عنها في الوقت الحالي. إذ تعدّ الورش الصناعية المختلفة والمخابز الأهلية ومحلات الصرافة والعيادات الطبية والمشافي الخاصّة والسيارات والآليات بأنواعها المختلفة، المشغلة لتحقيق الربح لأصحابها، من ضمن النشاطات المستهدفة في جباية الزكاة لدى داعش. لذا سنقوم بنشر مداخيل التنظيم من هذه النشاطات الهامة في تقارير لاحقةٍ، بعد التأكد من دقة الأرقام..

النشاط	القيمة التقديرية بالدولار الأمريكيّ	النسبة المئوية المفروضة كزكاة	المورد المتوقع بالدولار الأمريكيّ
بضائع تجارية	24 مليون	2.5	600 ألف
ذهب في محلات الصاغة (عيار 21)	169400000 مليون	2.5	4235000 مليون
محاصيل مروية	50 مليون	1.5	750 ألف
محاصيل بعلية	5 مليون	2.5	125 ألف
أغنام	50 مليون	2.5	1.5 مليون

إجمالي موارد الزكاة من الأنشطة السابقة: 7205000 مليون دولار.

انهيار أسواق العقارات في ظلّ داعش

ثائر العبد

ليس الركود هو المشكلة الوحيدة التي يعاني منها سوق العقار في مناطق سيطرة داعش الآن، بل رافقته مجموعةٌ من المشاكل الأخرى وُجدت مع ظهور التنظيم ودفعت بأهمّ الأسواق إلى الانهيار.

كما هو معروفٌ، تقول القاعدة الاقتصادية العامة إن الطعام واللباس والسكن هي السلع الأقلّ تأثراً بمشاكل الركود وارتدادات ضغوط البيئة المحيطة، لأنها من المقوّمات الأساسية للحياة، والتي لا يمكن الاستغناء عنها. لكن، مع بروز تنظيم الدولة كلاعب رئيس، بل أوحد، على حساب الجيش الحرّ، في رقعةٍ شاسعةٍ من البلاد، راحت أمور السوق العقاريّ في هذه المناطق تسير في اتجاهٍ مختلف.

ففي المرحلة التي تلت اندلاع الثورة وسبقت تحرير هذه المناطق؛ ظلّ سوق العقارات يتمتع ببعض الحيوية، ولو بوتيرةٍ بطيئةٍ أحياناً، بالرغم من العوائق التي كان هذا السوق يعاني منها قبل الثورة، والتي تبدأ بالكساد وصولاً إلى التعقيدات الإدارية والبيروقراطية في إجراءات المعاملات وتراخيص الأبنية التي كانت تعتمدها الدوائر الرسمية التابعة للنظام. حتى كان التحرير وسيطرة كتائب الجيش الحرّ، إثر خروج هذه المناطق عن سيطرة النظام، لتصبح الأمور بعد ذلك سهلةً وميسّرةً إلى درجةٍ لامست الفوضى في بعض الأحيان، نتيجةَ زوال العوائق والتعقيدات التي لطالما حدّت من حرّية البناء بالدرجة الأولى، ومن ثمّ التعاملات التجارية التي تحكم هذا السوق. فقد ازدادت نسبة العرض والطلب، بالتزامن مع نشاطٍ كبيرٍ في الحركة العمرانية، ما تسبّب في زيادة عدد الأبنية الجديدة بشكلٍ ملحوظٍ. ليمتصّ السوق العقاريّ بذلك كتلةً من الأموال ويحيلها إلى كتلٍ إسمنتية، وليحرّك هذا النشاط المؤقت حوالي 30 إلى 35% من القوة العاملة، ومثلها تقريباً من السيولة السوقية، بحسب تقديراتٍ متقاربةٍ لتجار عقاراتٍ في كلٍّ من حلب والرقة ودير الزور المحرّرة. وتقدّر الأبنية المشيدة بعد سيطرة الجيش الحرّ بـ75 مليار ليرةٍ سورية، أو 500 مليون دولار، في المدّة بين أواخر عام 2012 وبدايات عام 2014. إذ بلغ متوسّط سعر المنزل الذي تتراوح مساحته بين 100 و120 متراً مربعاً، في المدن والتجمعات السكنية، ما يقارب 40 ألف دولارٍ حينها. ومتوسّط إيجار المنزل في المناطق نفسها من 200 إلى 300 دولار، لتشهد هذه المناطق بذلك نشاطاً على المستوى العقاريّ، وتكون وجهةً للنزوح حتى من بعض مناطق سيطرة النظام.

ومع احتلال التنظيم لمدينة الرقة ومعظم محافظة دير الزور ومناطق أخرى، وبدئه بفرض معتقداته وفتاواه المتطرفة، واستخدامه القوّة والقسوة لذلك؛ شاع بين الناس شعورٌ عامٌّ بالتململ وعدم الاستقرار اضطرّ الكثيرين منهم إلى الهجرة أو إلى التفكير فيها، ما أثر على حركة السوق ونقص الطلب على العقارات بشكلٍ عامّ. وبتحكّم التنظيم بمفاصل الحياة الاقتصادية، متخذاً من مزاجية أمرائه وقضاته معياراً أو معايير لإضفاء بعض القدسية على آلية فضّ النزاعات وتنفيذ العقود وغيرها من الإجراءات التي اعتاد المجتمع عليها، حين ألغى التنظيم طريقة الرهن والفروغ في تداول العقارات، والتي كانت تحكم شراء معظم المحالّ التجارية بالدرجة الأولى، وأكثر من نصف عمليات اقتناء المنازل السكنية؛ توقفت عمليات البيع بشكلٍ شبه تامٍّ، ليقتصر الأمر على بعض الإيجارات التي يفضّلها مقاتلو الدولة "الباقية"، الذين لا يحبذون التملك لعدم إيمانهم القطعيّ بأنها باقية. وليقضي وجود التنظيم على مصدر رزق آلاف الأسر التي يعمل معيلوها وأبناؤها كمهنيين وعمالٍ ومهندسين في مجال البناء، وعددٍ لا يستهان به من تجار العقارات الذين حسبوا أن العقار استثمارٌ آمنٌ فوقعوا بين بحر الركود وعصا التنظيم، فاضطرّوا مرغمين إلى النزوح ولسان حالهم يقول: إذا حلّ الثقيل بأرض قومٍ/ فما للساكنين سوى الرحيل.

الرقة – حي الثكنة – "عدسة شاب رقاوي"

البنية الإدارية لداعش

قراءة أولى في حالة "ولاية الخير"

تقرير خاصّ

تعدّ تجربة "الدولة الإسلامية" داعش في ولاية الخير/ محافظة دير الزور نموذجاً معبّراً عن مدى قدرة التنظيم أو عجزه عن بناء مؤسّسات. وبكثيرٍ من الصبر والحذر والدقة في بحث معطيات هذه التجربة، يمكن تلمس البنية المدنية لداعش ورسم هيكلها العامّ رسماً لن يكون نهائياً، بل يتوقف على رؤى أو أمزجة صناع هذه الدولة ووفق ما تتيحه لهم مجريات الصراع.

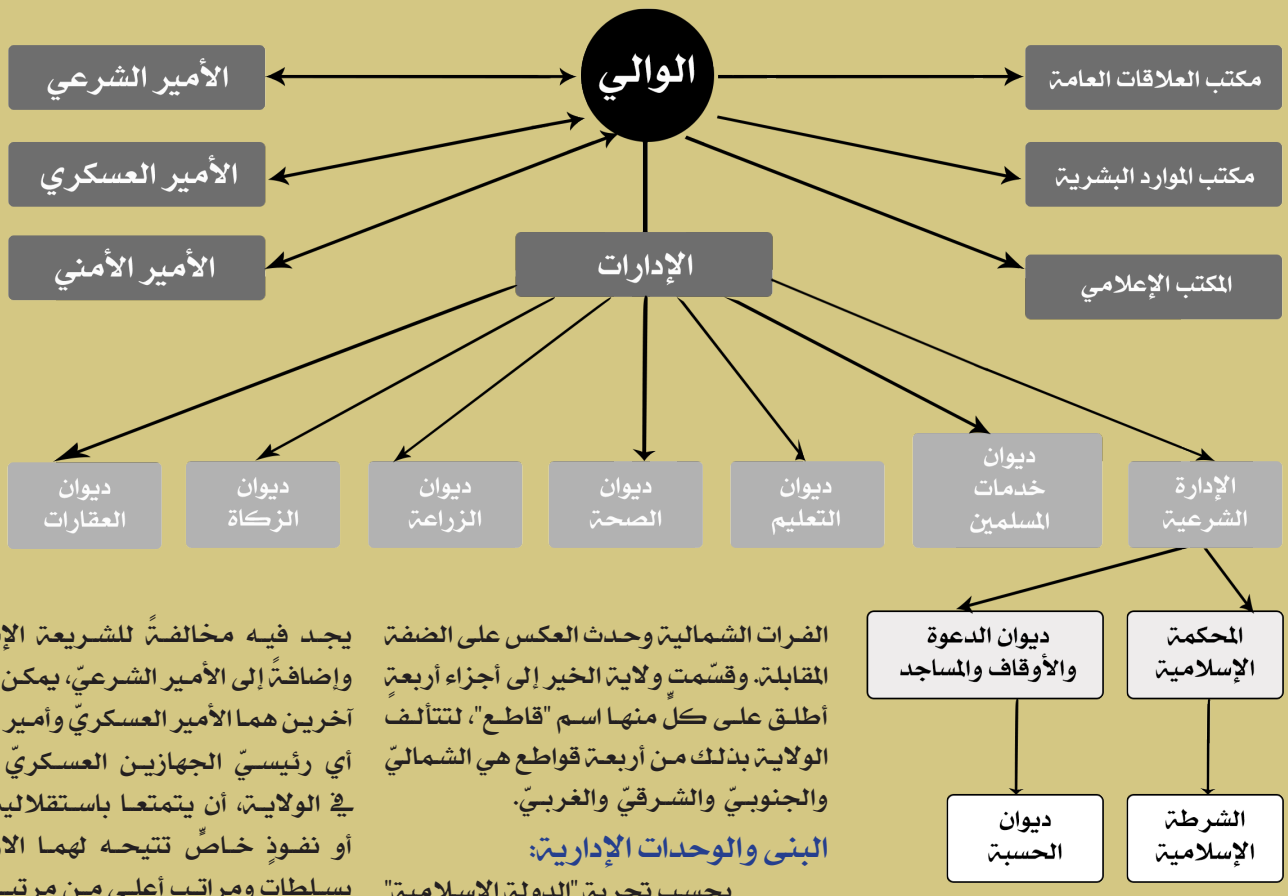

إضافةً إلى إطلاق اسم ولاية الخير على محافظة دير الزور، أحدث التنظيم تغييراتٍ هامةً في الخريطة الإدارية لها، فاقتطعت أجزاءٌ من الريف الشرقيّ وأُلحقت بما يسمّى "ولاية الفرات" العراقية السورية. وفي الريف الغربيّ، على ضفتيّ الفرات الشمالية والجنوبية، حدث بين ولايتي الخير والرقة ما يشبه تبادل الأراضي، فذهبت أجزاءٌ من دير الزور إلى الرقة في ضفة الفرات الشمالية وحدث العكس على الضفة المقابلة. وقسّمت ولاية الخير إلى أجزاء أربعةٍ أطلق على كلٍّ منها اسم "قاطع"، لتتألف الولاية بذلك من أربعة قواطع هي الشماليّ والجنوبيّ والشرقيّ والغربيّ.

البنى والوحدات الإدارية:

بحسب تجربة "الدولة الإسلامية" خلال مدّة سيطرتها على دير الزور ظهرت البنى والأجهزة التالية:

الوالي:

هو السلطة الأعلى في الولاية، وتتبع له جميع أجهزتها ومؤسّساتها ومكاتبها المدنية والعسكرية، ويتمتع بصلاحياتٍ شبه مطلقةٍ على رؤساء وأمراء الأجهزة المختلفة في الولاية، لا تقيدها سوى السلطة الدينية التي يمثلها الأمير الشرعيّ الذي يستطيع إبطال أيّ قرارٍ من قرارات الوالي يجد فيه مخالفةً للشريعة الإسلامية. وإضافةً إلى الأمير الشرعيّ، يمكن لأميرين آخرين هما الأمير العسكريّ وأمير الأمنيين، أي رئيسيّ الجهازين العسكريّ والأمنيّ في الولاية، أن يتمتعا باستقلاليةٍ نسبيةٍ أو نفوذٍ خاصٍّ تتيحه لهما الارتباطات بسلطاتٍ ومراتب أعلى من مرتبة الوالي، بحكم الطبيعة الخاصّة لجهازيهما.

وإلى جانب المهمات التنفيذية الرفيعة التي يتمتع بها، يضطلع الوالي بوظائف ماليةٍ مباشرةٍ تجعل منه خازناً لبيت مال المسلمين وآمراً أعلى لصرفياته في نفقات الأجهزة المختلفة، وكذلك في القضايا المنفردة والخاصّة[1]. تضاف إلى ذلك مهماته العسكرية المتمثلة في الإشراف على قوّات الولاية وما يرتبط بذلك من شؤونٍ متفاوتة الأهمية والنوع.

تتفرّع عن مكتب الوالي أذرعٌ في القواطع والمدن، يطلق على رئيس كلٍّ منها لقب أمير في حالة المدن الكبيرة والمتوسطة، أو إداريٍّ في البلدات والقرى. ويلعب كلٌّ من الأمراء أو الإداريين أدواراً رقابيةً على الأجهزة العاملة في حيّزه الجغرافي لصالح مكتب الوالي، إضافةً إلى قيام الإداريّ بالتدخل لحلّ بعض المشكلات المحلية أو نقلها إلى مكتب الوالي إن عجز عن الحلّ. وتتبع لمكتب الوالي كلٌّ من مكاتب العلاقات العامة والإعلام والانتساب.

- المكتب الإعلاميّ: ولهذا المكتب وظيفةٌ مزدوجةٌ إعلاميةٌ (إخباريةٌ) ودعائيةٌ (ترويجيةٌ) لأنشطة وأعمال أجهزة "الدولة" الأخرى المدنية والعسكرية. ويقوم هذا المكتب بطباعة منشور إخباريٍّ يوميٍّ تحت اسم "أخبار اليوم"، يوزّعه في نقاطه الإعلامية الثابتة أو الجوّالة في مدن وبلدات الولاية الرئيسية. وإضافةً إلى ذلك، توزّع النقاط الإعلامية منشورات التنظيم وإصداراته المختلفة، المركزية منها أو المحلية (على مستوى الولاية). ويشرف المكتب أيضاً على الحسابات الإلكترونية الرسمية على شبكة الإنترنت.

- مكتب العلاقات العامة: يختصّ هذا المكتب بتوثيق صلات التنظيم مع القوى والتركيبات العشائرية، من خلال القيام بزياراتٍ ودّيةٍ لقادة أو شيوخ هذه التشكيلات. كما ينشط المكتب في حلّ المشكلات ذات الصبغة العشائرية، وخاصّةً مشكلات الثأر والخلافات الاجتماعية العميقة بين المجموعات المختلفة[2].

- مكتب الانتساب والموارد البشرية: يستقبل الراغبين في الانتساب إلى صفوف التنظيم. ويشابه في وظيفته مكاتب التعبئة والتوظيف والتجنيد والسجلات العسكرية في آنٍ واحد، إذ إنه يعمل في الشقين المدنيّ والعسكريّ، وفي تحديد أعداد وأسماء المشاركين في الدورات التأهيلية الشرعية منها والعسكرية. ولهذا المكتب أهميةٌ كبرى لاحتوائه على قوائم أسماء المنتمين إلى التنظيم من مدنيين وعسكريين.

الإدارات:

إن المقارنة الدائمة بين أجهزة داعش المدنية -على مستوى الولاية فما دون- والأجهزة الحكومية السابقة -على مستوى المحافظة فما دون- تبدو ضئيلة النفع للبحث في الهيكلية الإدارية "للدولة الإسلامية"، إذ تفرض الهويتان الدينية والعسكرية لهذه "الدولة" آثارها في كلّ جسمٍ صغيرٍ أو كبيرٍ من أجسامها. كما تخفض عمليات الفصل والضمّ، شبه الدائمة، بين فروع الأجسام المختلفة، وكذلك تغيّر عدد الوظائف، زيادةً أو نقصاناً لكلّ فرعٍ أو لجسمه الأعلى[3]، من درجة الثقة بالأسماء التي أطلقتها وتطلقها داعش على تلك الأجسام/ الأجهزة أو تفرّعاتها. مع الإشارة إلى التغيّرات غير المبررة لهذه الأسماء بين ورقة "رسمية" وأخرى تصدر عن الجهاز ذاته[4]. ونتيجةً لهذا، ولغياب بياناتٍ صادرةٍ عن التنظيم تشرح هذه الهيكلية وتحدّد بدقةٍ ووضوح اسم كلّ جهازٍ ووظيفته، ولجهل معظم منتسبي التنظيم بهذه الهيكلية؛ سنضطرّ إلى إهمال العناوين والتسميات التي تطلقها داعش على أجهزتها -مبدئياً على الأقلّ- واستخدام المضامين المعبّرة عن عمل وطبيعة كلٍّ من هذه الإدارات والأجهزة المختلفة.

ويمكن بذلك تقسيم الإدارات إلى ما يلي:

أولاً) الإدارة الشرعية:

يرئسها أمير الشرعيين[5]. وتتألف من الجهازين القضائيّ والشرعيّ، إضافةً إلى مئات الشرعيين الموزّعين على الأجهزة الأخرى، والذين يقومون بوظائف تشابه إلى حدٍّ كبير وظائف المندوبين الحزبيين في أجهزة الدول الشمولية المحكومة من حزبٍ واحد. وتعدّ الأجهزة التابعة والمشتقة من هذه الإدارة خالصة البنية من ناحية تشكلها وانتمائها إلى "الدولة الإسلامية"، إذ يتألف كادرها البشريّ من المبايعين للتنظيم فقط.

- الجهاز القضائيّ: يقوم هذا الجسم، المتمثل في المحكمة الإسلامية، بالفصل في النزاعات المختلفة بين مختلف الأطراف -من عناصر التنظيم أو من عامة الناس- إلا في بعض الحالات التي تعجز المحكمة عن البتّ فيها، مثل بعض القضايا المرفوعة ضدّ قادةٍ كبار في داعش[6]، فتحال إلى محاكم مدينة الموصل. فيما ترفض المحكمة الإسلامية البتّ في قضايا أخرى ذاتّ طبيعةٍ ماليةٍ -ولا سيما القضايا التي تطالَب فيها "الدولة" بدفع أموال- وتحوّلها إلى مكتب الوالي. يعمل في المحكمة مجموعةٌ من القضاة، يختصّ كلٌّ منهم بنوعٍ محدّدٍ من القضايا، وتتبع لها فروعٌ عدّةٌ في المدن الكبيرة للنظر في القضايا الأقلّ أهمية.

- الشرطة الإسلامية: وهي الذراع التنفيذية للمحكمة الإسلامية، وتعمل تحت سلطتها. فهي مسؤولةٌ عن جلب المتهمين وتقديمهم إلى هذه المحكمة، إضافةً إلى المهامّ الروتينية في تطبيق النظام العام وتقديم المؤازرة لأجهزة داعش المختلفة إن لزم الأمر.

- الجسم الدعويّ: ويختصّ بنشر وترويج المبادئ والعلوم الإسلامية -وفق رؤية داعش- بأساليب مختلفة، كالدورات الشرعية الدورية التي تقام في المساجد، والأنشطة الميدانية التي تجرى على شكل احتفالاتٍ ومحاضراتٍ تقام في الساحات والشوارع، والزيارات الدعوية لشرعيين نوعيين إلى القرى والبلدات الصغيرة. كما يشرف الجهاز الدعويّ على شؤون المساجد وتعيين الخطباء والأئمة والمؤذنين فيها. وأُلحق جهاز الحسبة (ديوان الحسبة)، ذو الوظيفة الإرشادية والشرطية في آنٍ واحدٍ (تتراوح مهامّ الحسبة بين النصح وبين إلقاء القبض على المخالفين) بالجسم الدعويّ الذي أخذ تسمياتٍ مختلفةً آخرها ديوان "الدعوة والأوقاف والمساجد".

---

1 - مثل قضايا التعويضات المالية لمن تضرّرت ممتلكاتهم في معارك التنظيم أثناء سيطرته على المحافظة.

2 - رغم نجاحه الظاهر في تسوية بعض النزاعات العشائرية في المحافظة، إلا أن قضايا الثأر يمكن أن تتجدّد في أيّ وقت.

3 - يلحظ هذا في عمل الحسبة والشرطة الإسلامية.

4 - من بيانٍ أو ورقةٍ رسميةٍ إلى أخرى يتغير اسم الجهاز الدعويّ بين "المكتب الدعوي" وديوان "الدعوة والأوقاف والمساجد". وكذلك الحال في الجهاز القضائيّ بين "ديوان القضاء والمظالم" و"المحكمة الإسلامية".

5 - يجب أن يكون أمير الشرعيين حائزاً على قدرٍ كبيرٍ من العلوم الدينية.

6 - مثل القضايا المرفوعة على الأمير العسكريّ أو على الأمنيين.

ثانياً) ديوان خدمات المسلمين:

يعمل هذا الجهاز في قطاعاتٍ مختلفةٍ هي الكهرباء، ومياه الشرب، والهاتف، والمطاحن والمخابز، والأشغال البلدية، والنقل. ويعدّ من أوضح أجهزة داعش من ناحية الاختصاص. وليس خالص البنية للتنظيم في كادره البشريّ، إذ يشكّل الموظفون الحكوميون السابقون النسبة الأكبر من عدد العاملين فيه. كما يعمل فيه أيضاً نوعان من العمال أولهما المتعاقدون مع التنظيم من خارج البنية الحكومية السابقة، سواءً أكانوا من العمال المهرة أم العاديين، وبحسب الحاجة إليهم. والنوع الثاني هم المبايعون، ومنهم يعيّن رئيس أو أمير كلّ وحدةٍ أو فرع أو مكتبٍ من مكاتب الديوان، يضاف إليهم الشرعيون والأمنيون المداومون تحت صفاتٍ وظيفيةٍ شكليةٍ في غالب الأحوال. ويقدّم هذا الديوان خدماتٍ مختلفةً لأجهزة داعش المدنية الأخرى، وخاصّةً منها ما هو قيد التأسيس.

ثالثاً) ديوان الزراعة:

لم تكتمل إلا أجزاءٌ صغيرةٌ ومركزيةٌ من هذا الجهاز، إذ لم تؤسّس بعدُ الجمعياتُ الفلاحية التي ستشكّل -في حال قيامها- الأذرع الميدانية لهذا الديوان في المناطق الريفية. فيما تقوم مكاتب خدمات المسلمين بالوظائف المفترضة لهذه الجمعيات حالياً، مثل تنظيم عمليات الريّ وإعداد قوائم بالفلاحين ومساحات الأراضي التي يزرعها كلٌّ منهم. وتجب الإشارة هنا إلى الدور الكبير لموظفي مشاريع الريّ الحكومية السابقة في العملية الزراعية في محافظة دير الزور/ ولاية الخير، الذين واصلوا عملهم رغم قطع مديرية "مشروع حوض الفرات الأدنى" التابعة للنظام رواتبهم، وقبل أن تستغني داعش عن خدمات بعضهم وتتكفل بدفع مكافآتٍ غير منتظمةٍ للبعض الآخر. ومن جانب آخر نظّم هذا الديوان الزراعة البعليةَ في منطقتي "الشامية" -بادية الشام- و"الجزيرة" -شرق وغرب حوض الخابور- بعد أن رفض مزارعو مجموعاتٍ عشائريةٍ يتملك مساحاتٍ شاسعةٍ من الأراضي غير المرويّة شمال وجنوب حوض الفرات، معتبراً سائر هذه الأراضي ملكيةً عامةً "للدولة الاسلامية" تقوم هي بعرض مناطق معينةٍ منها للإيجار السنويّ لمن يرغب في زراعتها.

رابعاً) ديوان الصحة:

هذا الجهاز قيد التأسيس أيضاً. ويتألف نظرياً -كما هي حال معظم الدواوين- من مكتب رئيسيٍّ في المركز تتبع له مكاتب فرعيةٌ في قواطع الولاية الأربعة، تشرف بدورها على المؤسّسات الصحية في كلّ قاطع. وتجدر الإشارة هنا إلى الأهمية الكبرى لعمل المؤسّسات الصحية التي أنشأها النشطاء الطبيون الثوريون قبل سيطرة داعش على المحافظة، واستمرّ معظمها في العمل، وهي تقوم الآن بالدور الرئيسيّ في تقديم الرعاية الصحية للسكان، مع التنويه بدور القطاع الخاصّ (العيادات والمشافي والصيدليات) في هذا الجانب. ويمكن القول إن فعالية داعش في الحقل الصحيّ تقتصر فقط على القرارات السلبية -والمدمّرة أحياناً- التي يصدرها التنظيم بين حينٍ وآخر، وكذلك في تعيين مبايعين له في كلّ مشفىً أو مؤسّسةٍ، لا أدوار طبيةً حقيقيةً لهم، بل ينحصر عملهم على النواحي الشرعية والإدارية والأمنية في حالاتٍ كثيرة. وباستثناء طبيبٍ واحدٍ في كلّ المحافظة، فشل التنظيم في إقناع الأطباء بالانضمام إليه.

خامساً) ديوان التعليم:

ألغت داعش المنظومة التعليمية السابقة. وتعمل اليوم على تأسيس منظومتها الخاصّة، مبتدئةً بفرض ما تسمّيه الاستتابة على جميع العاملين السابقين في القطاع التربويّ، ثم إخضاع من يرغب في العمل في مدارسها القليلة المفتتحة لدوراتٍ شرعيةٍ تأهيلية. ووفق نظامها الجديد، قلّصت داعش المراحل التعليمية إلى المرحلتين الابتدائية والإعدادية، لتلغي بذلك سنوات التعليم الثانوي الثلاث. كما أصدرت منهاجاً تعليمياً جديداً حذف عدداً من الموادّ الدرسية المعروفة. ولم تنجح داعش حتى الآن إلا في افتتاح عددٍ قليلٍ من المدارس -10 فقط- مما يدلّ على عجزها المستقبليّ عن بناء منظومةٍ تعليميةٍ توفر المستوى الأدنى من التعليم لكامل أجزاء الولاية. ويعدّ هذا الجهاز، بشكله الحاليّ أو المستقبليّ، جهازاً خالص البنية لداعش.

سادساً) ديوان العقارات:

ويختصّ بشؤون البيع والشراء وتسجيل الملكيات العقارية، بالتقاطع مع ما يلزم في الأجهزة الشرعية.

سابعاً) ديوان الزكاة:

ويختصّ بتحديد وتحصيل نسب الزكاة المفروضة على مالكي الثروات بأنواعها المختلفة.

ملاحظاتٌ عامة:

1- قد تكون التسميات والمصطلحات المستعملة في كتابة هذا التقرير مضللةً بعض الشيء، نظراً لاختلاف الوقائع المضطربة والمرتجلة عن الانطباعات العقلانية التي قد تتركها هذه التعابير. إلا أن عملاً شاقاً مثل محاولة رسم الوجه المدنيّ لكيان داعش يوجب هذه الاستعمالات.

2- رغم التشكيلات الاسمية لأجهزة داعش، يلحظ تنازع اختصاص وتضارب صلاحياتٍ بين مسؤولي هذه الأجهزة، إضافةً إلى تدخل كلٍّ من العسكريين والأمنيين والشرعيين في عمل الأجهزة المختلفة.

3- لا توجد قوانين أو أنظمة أو لوائح إدارية تضبط العمل في أجهزة داعش.

4- تفرض الطبيعة العسكرية لدولة داعش على جميع المبايعين المدنيين لها أن يكونوا على استعدادٍ دائم لترك أعمالهم والتوجه إلى جبهات القتال، بحسب ما تقتضيه الحاجة والظروف.

5- لم تنشأ حتى الآن أية أجهزةٍ خاصّةٍ بتنظيم العمل في قطاعاتٍ حيويةٍ هامةٍ مثل التجارة والصناعة.

6- استثنيت الأجهزة العسكرية والأمنية، وكذلك الجهاز الخاصّ بالنفط، من العرض في هذا التقرير.

دير الزور - مدينة البصيرة

فقط في "دولة" داعش؛

يصبح عامل محطة المياه والياً، وصفّ الضابط المنشقّ مهندساً، والممرّض مدير صحّة

منذر إبراهيم

من منصب أمير في جبهة النصرة في دير الزور، انتقل عامر الرفدان، وهو عاملٌ مؤقتٌ في مؤسّسة المياه قبل الثورة، إلى وظيفة والٍ لولاية الخير، وهو اسم دير الزور الجديد بعد إعلان الدولة الإسلامية في العراق والشام في نيسان 2013.

ومنذ ذلك التاريخ وحتى بسط داعش لسيطرتها على كامل المحافظة كانت الولاية مجرّد تعبير مجازيٍّ يدلّ على مشروع يُخطط له، وكان الرفدان مجرّد قائدٍ فرعيٍّ لجماعة عسكرية طموحة تسعى إلى تحقيق هذا المشروع. وخلال هذه المدّة اقتصرت اهتمامات "الوالي" و"الولاية" على الشأن العسكريّ وما يلزمه من دعاية وتشريع ديني وتمويل وجد قناته الرئيسية في السيطرة على بعض المواقع والمنشآت الاقتصادية الهامة، دون أن تظهر أية اهتمامات أخرى في حقول الخدمات والصحّة والتعليم والزراعة وغير ذلك من الشؤون الطبيعية لأية "دولة" قيد التأسيس. ولاحقاً، بعد تحقق شرطي الأرض والسكان اللازمين لأن تكون ولاية الخير ولايةً كاملة الأركان، أظهرت داعش اهتماماتٍ غير متناسقة بتلك الشؤون.

وتكشف سيرة تشكّل كلٍّ من أجهزتها المدنية على أرض الواقع، خلال الأشهر التسعة الفائتة من سيطرتها على دير الزور، جهلاً فاضحاً لدى مسؤولي التنظيم بشؤون الإدارة والتخطيط. وتكشف كذلك عجز داعش عن استقطاب أصحاب الكفاءة العلمية والخبرة الفنية ليكونوا من أعضائها، رغم الحاجة المادية الماسّة لدى آلاف المهندسين والأطباء وخريجي كليات الإدارة والاقتصاد من أبناء دير الزور، ممن لم يغادروا الأراضي السورية ويقيمون في مناطق مختلفة منها. ويمكن القول إن ما حققته داعش في هذا الخصوص هو استقطاباتٌ جزئيةٌ على شكل تعاقداتٍ مع قلةٍ من أصحاب الكفاءة العلمية والمهنية، دون أن تنجح في إقناعهم بأن يكونوا جزءاً عضوياً من بنيتها. ولن يحقق هذا التعاقد، بطبيعة الحال، إلا فوائد نقطية لداعش، وذلك لأسباب عدّة منها سلم أولويات التنظيم، والذي يتفوّق فيه الاعتبار الأمنيّ فوق أيّ اعتبار، فلا يسمح أن يتبوّأ المتعاقدون مناصب

من انشطة داعش في مدينة الميادين

أو يتولوا مهماتٍ تخوّلهم إصدار قراراتٍ أو المشاركة في التخطيط المركزيّ -إن وجد- سواءً على مستوى الولاية أو على مستويات "القواطع" المؤلفة لها. لتذهب هذه الأدوار إلى المبايعين فقط، وفق قاعدة تعيين لا تراعي المعايير المهنية المعروفة إلا بأدنى الدرجات، دون أن تسلم من حالات اختراقٍ كثيرة وغريبة، كأن يترأس خريج معهدٍ موسيقيٍّ، وبائع ألبسةٍ نسائيةٍ في الوقت ذاته، جهاز التعليم قيد التشكل، ويشارك في التخطيط للعملية التعليمية على مستوى الولاية/ المحافظة. ويمكن أيضاً لممرّض غير ماهرٍ أن يترأس جهاز داعش الصحيّ -قيد التشكل- في حيزٍ جغرافيٍّ واسعٍ يتألف من عشرات القرى والبلدات، وقد يأتي شخصٌ ما -صفّ ضابطٍ منشقٍّ ثم مبايعٌ لداعش- من خارج الحقل المهني كله ليترأس قطاعاً حيوياً مثل مياه الشرب في منطقةٍ شاسعة. وأمثلة تعيينات داعش العشوائية كثيرة.

وفي هذا الشأن تبدو التقارير الصحفية عن علماء ومهندسين وحملة شهادات دكتوراه هاجروا إلى دولة داعش، وسخّروا إمكاناتهم العلمية في آلة بنائها، متسرّعةً ومبالغاً فيها إلى حدٍّ كبير. ففي دير الزور على الأقلّ لا يكشف احتكاك هؤلاء الخبراء المزعومون مع نظرائهم السوريين عن أية مهاراتٍ خاصّةٍ أو عاديةٍ حتى. وفي مرّاتٍ كثيرةٍ لا تبدو لهم أية علاقةٍ باختصاصاتهم المفترضة؛ فيفشل المهاجر الفرنسيّ -من أصول عربية قريبة- الذي تقدّمه داعش كعالم صيدلة، في قراءة التركيبة العلمية لعلبة دواءٍ قراءةً تنبئ عن أية خبرةٍ سابقة، وتتسبّب حماقاتٌ مهنيةٌ لـ"خبراء" نفطٍ خليجيين في إيقاف عمل بعض الآبار لأسابيع عدّة، فيما يفشل مدير مدرسةٍ مهاجرٌ -حسب تقديمه لنفسه- في إبداء أية ملاحظةٍ نافعةٍ لتوزيع الحصص الدرسية، أثناء نقاشه مع معلمين سوريين.

ويمكن الحديث عن الكثير من الأمثلة المشابهة التي تكشف عن ندرة الكفاءات الحقيقية في صفوف المهاجرين إلى داعش، مع وجود أعدادٍ من الطلبة الجامعيين بين المتطوّعين العرب. في حين تقلّ نسبة طلبة الجامعة السوريين، إلى حدٍّ كبير، بين مبايعي التنظيم، لصالح متعلمي ما قبل الثانوية وسواهم من أشباه الأميين.

حافظ الأسد... بقلم عاشقته

محمد عثمان

صدر كتاب «عشرة أعوام مع حافظ الأسد 1990–2000» بقلم بثينة شعبان عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، مطلع هذا العام، وأعيدت طباعته أكثر من مرّةٍ منذ ذلك الوقت.

وقد أُلِف السوريون حضور شعبان، كمترجمةٍ للأسد الأب أثناء مباحثاته بالإنكليزية، ولا سيما في محادثات السلام الطويلة والفاشلة خلال التسعينيات. وقد ظنوا وقتها أن لدى شعبان ما يؤهلها للمشاركة في الوفود السورية المفاوضة، فضلاً عن الترجمة، لا سيما مع الشهادة التي تحوزها (الدكتوراه في اللغة الإنكليزية وآدابها من جامعة ووريك البريطانية) ومع بُعدها عن وسائل الإعلام. ولكن هذا الظن سرعان ما تبخّر مع الحماقات التي صارت تترى من فم الدكتورة، عندما أصبحت وزيرةً للمغتربين، فمستشارةً للأسد الابن، ولكن خاصّةً بعد أن بدت نزعتها الطائفية الكريهة واضحةً أثناء الثورة.

وإذا كان متن هذا الكتاب ومحوره، أي المفاوضات السورية الأمريكية الإسرائيلية من أجل السلام، قد صار جزءاً من التاريخ، بعد تغيّر الحال السورية إثر الثورة، واختلاف صورة المنطقة عما كانت في التسعينيات؛ فإن أمارات عبادة الدكتورة شعبان لرئيسها هي أطرف ما يتبقى من هذه المذكرات، بعد تجاهل الصفحات الطويلة والمملة التي تتناسل من مقرّر «الثقافة القومية الاشتراكية» الذي كان مفروضاً في جامعات سوريا الأسد.

ومن ذلك أن نعلم أن علاقة شعبان ببطلها تعود إلى العام 1971، عندما كانت قد حازت للتوّ على الشهادة الثانوية، محققةً الدرجة الرابعة على مستوى القطر في الفرع الأدبيّ، وكان الأسد قد أقرّ منحاً للطلاب العشرة الأوائل في الفرع العلميّ لمتابعة دراستهم الجامعية، بينما اكتفى بالثلاثة الأوائل من الفرع الأدبيّ، مما يحرم طالبتنا الطموحة، ابنة قرية «المسعودية» في ريف حمص، من الحصول على المنحة. فقرّرت الشابة الصغيرة لقاء رئيس الجمهورية! فاقتحمت الكلية العسكرية بحمص، أثناء زيارة الأسد لها، واستطاعت إيصال شكواها رغم الحرس وعناصر الأمن، لتتلقى دعوةً

إلى القصر الجمهوريّ بعد أيام. وسافرت الشابة الريفية بثياب «ذات لون أحمر صارخ» إلى عاصمة البلاد لتُقابل رئيسها، ولتفاجأ عندما أجابها: «معك حق»! وتبدأ مع هذا اللقاء قصة السحر التي جعلت شعبان ترى في حافظ الأسد معادلاً موضوعياً لا لتشرشل وأتاتورك وعبد الناصر فحسب، بل لنيلسون مانديلا!

كيف لا وقد كان سبب عدم حصول الأسد على إسعافٍ مباشر، عندما وافته المنيّة، هو انشغال زوجته بعدِّ «بعض النقود من أموال الزكاة التي تنوي إرسالها إلى عائلاتٍ مستورةٍ في المدن والقرى السورية. ولم تتوقف عن عدّ النقود، إذ ظنت أن زوجها يناديها لتساعده على تذكّر أحد الأسماء أو التواريخ»، وفق ما تنقل شعبان عن «السيدة أنيسة مخلوف».

تعرّضت شعبان لصدمةٍ شديدةٍ إثر وفاة الأسد، لم يخفّف عنها إلا زيارته لها في الحلم بعد عام ليقول: «يا بثينة، لماذا لم تكتبي حتى الآن عن المرحلة التي عملتِ فيها معي؟ أجبتُ بقولي: «لأنني لم أعرف أين أبدأ وما نوع الكتاب الذي يجب أن أكتبه. هل ينبغي لي أن أكتب عن طفولتك وشبابك وعائلتك وحياتك المهنية؟» قال: «لا، لا! ليس عليك الكتابة في كل تلك الأمور. يكفي كتاب من أربعة فصول». وأوضح أن هذه الفصول يجب أن تركّز على سورية والغرب، وعلاقته بالغرب، ودوره في عملية السلام، وأخيراً: «حافظ الأسد وبيل كلينتون».

هذا هو الأسد الأب إذاً! لا يحكم البلاد والعباد من قبره فقط، بل يتكرّم بزيارة مساعديه في المنام ليوجّه أكاديميةً إلى ما تكتب ويحدّد لها فصوله، كمشرفٍ من عالم الغيب. وليأتي مثقفٌ عربيٌّ معروفٌ، هو عبد الإله بلقزير، ويقدّم مذكرات هذه الموظفة الصغيرة المبهورة بقوله إن «الشهادة التي تقدّمها أستاذةٌ جامعيةٌ وكاتبةٌ متمرّسةٌ غيرُ الرواية التي يقدّمها أيّ راوٍ آخر للأحداث وإن كان ذا كعبٍ عالٍ في مشهد الأحداث».

هو «كعب» القوميين العرب التقليديين، حلفاء الأنظمة الشمولية، المتغاضين عن حقوق الإنسان والحرّيات وكرامة المواطنين، إذ يتناغم مع بسطار ملالي إيران وميليشياتهم الطائفية المتعصّبة، ومع بقايا الرأس الماركسيّ المتعنّت الذي ورثه الحكم الروسيّ الفاسد؛ ليتشكّل هذا الحلف الممتدّ الداعم لإجرام الأسد.

هل تنظيم الدولة الإسلامية ذروة الشرّ؟ هذا ما يريدون منّا أن نعتقده

أوين جونز/ الغارديان/ 3 آذار
ترجمة مأمون حلبي

ثمة شيءٌ في تعبير (القنبلة البرميلية) لا يستطيع تصوير الرعب الذي يبثه هذا السلاح. قد يكون السبب تشابه الأحرف الأولى للكلمتين BARREL BOMB الذي له خاصّيةٌ مرحة، أو ربما لأننا نربط البراميل بالبيرة والنبيذ، لكن القنابل البرميلية مصدر رعبٍ ووحشيةٍ لا يمكن تخيلهما. فبالإضافة إلى المواد المتفجرة، غالباً ما تحوي شظايا معدنيةً تزيد في عملية قتل البشر. هذه البراميل، التي يتمّ إسقاطها من ارتفاعاتٍ تجعل الإصابة الدقيقة للهدف مستحيلة، يستخدمها نظام بشار الأسد، حليفنا الفعليّ -لنكفّ عن التظاهر عكس ذلك- وحتى وقتٍ قريب استخدمتها الحكومة العراقية أيضاً. في عامٍ واحدٍ فقط، قتلت هذه البراميل أكثر من 6000 شخص في سوريا، ثلثهم تقريباً من الأطفال. لكن نظام الأسد لا يستعرض متبا هياً بوحشيته، ولا ينتج فيديوهاتٍ لها تأثيراتٌ هوليوودية. عوضاً عن هذا، يتبنى النظام نفس النبرة الآسفة التي تتبناها القوى الغربية، كما حدث عندما ألقت الولايات المتحدة مادة الفوسفور الأبيض، الحارقة للحم البشر، فوق الفلوجة. نحن نأسف لأية إصابةٍ في صفوف المدنيين (أو "أضرارٍ جانبية"، كما يفضّل الغرب). نحن لا نستهدف المدنيين، على عكس خصومنا. حصاد الموت قد يكون أكبر بكثير، لكن النوايا المزعومة مختلفة: على عكس خصومنا، نحن لا نهدف إلى قتل المدنيين، لذا نحن نحتفظ بتفوقنا الأخلاقي. والأهمّ من هذا، نظام الأسد لا يعدم الغربيين البيض ويصوّرهم سينمائياً. تنظيم الدولة هو الآن رمزٌ للشيطان، ومنبعٌ للكوابيس. في زمن الحرب، يجري التعامل مع عدم مشاركتك بحماسةٍ كافيةٍ في التشهير بعدوّ الشعب الحاليّ رقم واحد (أي تنظيم الدولة) كتبريرٍ للشرّ، أو حتى كأمرٍ قريب من الخيانة. انطبق هذا الأمر على نظام الأسد في صيف 2013 بعد أن تمّ الادّعاء بقتله مئات المدنيين الأبرياء بالغازات السامة. الآن حلّ تنظيم الدولة محلّ نظام الأسد.

يجب أن لا يكون لدى أيّ شخص أية أوهام حول أن مسلحي تنظيم الدولة ليسوا قتلةً برابرةً يجب أن يُهزموا، حتى ولو كنا نختلف حول الكيفية التي ستُنجز بها هزيمتهم. لكن جرت الموضة أن تُضفى عليهم صفة الشرّ المتفرّد، وغرائبيةٌ كابوسيةٌ يتوقون إليها: أولاً، لأن ذلك يسمح لهم بسحق أعدائهم الذين يمتلئون رعباً لدرجة أنهم يهربون عوضاً عن أن يقاتلوا، وثانياً، لأن ذلك يحسّن سمعتهم بين المتعاطفين ويساعدهم على كسب المتطوّعين. ها هنا مثالٌ من عمودٍ حديثٍ في جريدة بريطانية: "نلاحظ لدى تنظيم الدولة الإسلامية مستوىً من الوحشية كنا نأمل أننا لن نشهده أبداً في حقبة ما بعد النازية". أحقاً؟ وماذا عن بول بوت ومجازره؟ وعمليات القتل الجماعية لملايين الشيوعيين في إندونيسيا في ستينيات القرن الماضي؟ وماذا عن القصف المكثف الذي مارسته الولايات المتحدة بحقّ فيتنام ولاوس وكمبوديا؟

تم مؤخراً التعرّف على هوية محمد الأموازي، لكنه ما زال معروفاً على نطاقٍ واسع باسم "الجهادي جون"، وهو الآن يصل إلى مستوى شهرة أسامة بن لادن. لا بدّ أن الأموازي يستمتع بتحويله إلى رمزٍ شيطانيٍّ لدى الغرب، وهو صيتٌ مرذولٌ، يقابله تقديسٌ في صفوف المؤمنين الحقيقيين من تنظيم الدولة. في أجواءٍ من هذا النوع، يعامَل أيّ مستوىً من الفهم يذهب أبعد من "أصيبوا بعدوى إيديولوجيا سامة" على أنه تبريرٌ للتنظيم. أنا لا أعرف كيف أصبح الأموازي متطرّفاً، وأيّ شخص يقول بشكلٍ قاطع إنه يعرف هو أحمق أو نصّاب، لكن من المؤكد أن دراسة كلّ عاملٍ محتمل هي أمرٌ معقول. نحن غير قادرين على القيام بهذا، لأن هكذا مشروع يضع المرء تحت خطر أن يُصوَّر على أنه يساعد تنظيم الدولة! هل دراسة، لنقل، دور معاهدة فرساي والأزمة الاقتصادية في صعود النازية يعني تقديم تبريراتٍ لها؟

إن حديثاً عقلانياً عن الأسباب وعن الحلول الممكنة يكاد يكون مستحيلاً. ببساطة، مطلوبٌ منا أن نقول إن تنظيم الدولة هو الشرّ في شكله الأكثر بدائيةً، ولندع الأمر عند هذا الحدّ. القنابل والسجون هي الإجابة المشروعة الوحيدة، وأيّ شخص يقول غير ذلك هو إما تبريريٌّ أو خائنٌ أو كلاهما. وبهذه الطريقة، تستمرّ علاقة التعايش بين القوى الغربية والنزعة الجهادية.

كيف سقطت إدلب؟

تحليلات الشبّيحة العسكرية قبل الهزيمة وبعدها

بصدمة وذهول تلقى الشبّيحة، على صفحات الفيسبوك، أنباء تقدّم الثوّار في مدينة إدلب، قبل أن يُعلن عن تحريرها بعد أيام، في غياب أيّ تعليق رسميٍّ من قبل النظام على المعارك. وفي هذه الأثناء انقسم المؤيدون المفجوعون إلى فئتين في طريقة تلقيهم للأخبار الواردة من المدينة.

لجأت الفئة الأولى -كما جرت العادة- إلى الإنكار وعدم التصديق، في حين لم تخِف الفئة الأخرى انهيار معنوياتها وإبداء حيرتها مما يجري، مستذكرةً ما سبق وحدث في الرقة ومناطق أخرى. ليفتح باب التحليل العسكريّ، والمعلومات السرّية القادمة من الأقارب المزعومين الموجودين في أرض المعركة، على مصراعيه، نفياً وتأكيداً وتبريراً.

أثناء اقتراب الثوّار من إدلب نشرت صفحة "شبكة دمشق الإخبارية"، أكبر صفحات تأييد النظام على الفيسبوك، خبراً عن بدء وصول الدعم لقوّات النظام في المدينة. في حين تمادت صفحاتٌ مؤيدةٌ أخرى في ثقتها بالمؤازرة وبسهيل الحسن الذي سيأتي لإنقاذ المدينة: "قلناها لكم ألف مرة إدلب عصية عليكم. مهما أتاكم من دعم خارجي مالي وعسكري ولوجستي ستكون مقبرتكم... ستسحقون كما سحقتم في مناطق أخرى. ابتلعتم الطعم وظننتم أنكم أنجزتم المهمة التي كلفكم بها سلطانكم العثماني لكنكم لم تدركوا بأنكم دخلتم مستنقعاً لن تخرجوا منه أحياء أبداً. النسر يحلق فوقكم ليضرب مرتزقتكم وها هو النمر قادم ليكمل المهمة بالقضاء على من

تبقى من فلولكم، فأين المفر؟". وهنا اكتفى المعلقون من الشبيحة بالدعاء وتمنّي النصر القادم لا محالة. فيما أورد بعض رافعي المعنويات من المعلقين أخبارهم الخاصة التي تؤكد انتصارات جيش الأسد الوهمية، يقول مجد: "يا شباب تواصلت مع ابن عمي وهو عم يخدم بالأمن العسكري وقالي انو جنود الله دمروا دبابتين وبيك أب والمعنويات للسما..".

لكن الأمر لم يطل كثيراً حتى بدأ الثوار بنشر الصور والمقاطع من على أطراف إدلب، فيما نقلت الصفحات ما أعلنته وكالة سانا، على لسان مصدرها العسكريّ الخفيّ، من أن "وحداتٍ من الجيش والقوات المسلحة نفذت عملية إعادة تجميع جنوب مدينة إدلب استعداداً لمواجهة آلاف الإرهابيين المتدفقين من تركيا". وهنا أدلى "الفنان" عارف الطويل بدلوه الإستراتيجي: "خطة سحب القوات وإعادة تجميعها اتخذها القادة الميدانيون بناء على ما تفرضه هذه الجولة، أما المعركة بالنسبة لجيشنا لم تنتهي ولم تنحسم بعد. أرجو عدم التكهن وبث روح الانكسار والاستسلام .للميدان رجاله وقادته ونحن على ثقة تامة بجيشنا الباسل". ليردّ عليه أحد المعلقين: "الخوف يكون التجميع متل مطار الطبقة والفرقة 17.. الله يستر". وفي الوقت ذاته أبدى الكثير من المعلقين عدم قناعتهم بتفسير ما حصل، مطالبين بعدم التضحية بـ"أولادهم" في سبيل مناطق أخرى من سوريا، كما كتب ذو الفقار في صفحة "الفرقة الحادية عشر مدرعات": "دائماً إذا المسلحين بيسيطروا عمنطقة منقول الجيش أذكى مني ومنك. يا أخي ولادنا متموت بقرى ومحافظات لا إلنا فيها لا ناقة ولا جمل.. حاجي نكذب عبعض.. أهل إدلب كلن خونة".

ظهر الثوار بعد ذلك في ساحة المحافظة في وسط إدلب، ليردّ الشبيحة بإنشاء صفحة "ثقتنا ما لها حدود"، لرفع معنويات الجيش المهزوم، متوعّدين بالكثير من المفاجآت التي لن تحدث.

مجلة عين المدينة | نصف شهرية سياسية متنوعة مستقلة

- لا تعبر المقالات المنشورة عن رأي المجلة بالضرورة.
- ترحب المجلة بمساهماتكم غير المنشورة سابقاً.

فيس بوك facebook.com/3aynAlmadina
تويتر twiter.com/3aynAlmadina
www.3ayn-almadina.com | info@3ayn-almadina.com

النصر في إدلب وفي بصرى الشام